مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

الوساطة الأسرية ودورها في الوقاية من الطلاق في المجتمع السعودي (بحث ميداني بمنطقة حائل)

The Role of Family Mediation in Preventing Divorce in Saudi Society, A Field Research in Hail Region.

د. تركي بن ليلي الشلاقي[١*]، د. منجي إبراهيم الزيدي[٢]، د. ماهر الصادق تريمش[٣]، د.ذهب نايف الشمري[٤]

[١]أستاذ علم الاجتماع المشارك، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، السعودية
[٢] أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، السعودية
[٣]أستاذ علم الاجتماع المشارك ، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، السعودية
[٤] أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة حائل، السعودية

Dr. Turki bin Laila Al-Shalaqi [1*], Dr. Munji Ibrahim Al-Zaidi [2], Dr. Maher Al-Sadiq Trimesh[3], Dr.Nayef Al-Shammari[4]

[1]Associate Professor of Sociology, College of Arts and Letters, University of Hail, Saudi Arabia
[2] Professor of Sociology, College of Arts and Arts, Hail University, Saudi Arabia
[3] Associate Professor of Sociology, College of Arts and Letters, University of Hail, Saudi Arabia
[4] Professor of Educational Administration and Planning, College of Education, Hail University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:07/04/23: تاريخ ارسال التعديلات: 30/05/23 تاريخ القبول:14/06/23

Received:07/04/23 Revised:30/05/23 Accepted: 14/06/23

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع الوساطة الأسرية كآلية للإصلاح تهدف إلى تجنب الطلاق والتفكك الأسري. وهدف البحث إلى تشخيص واقع هذه الآلية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة ميدانية وصفية بمنطقة حائل. وتركز البحث على تحليل مضمون ما يزيد عن ٣٠٠ ملف من ملفات مركز "وفاق" للإصلاح الأسري، ومركز "شمل" لرعاية أسر المطلقين اللذين يتبعان جمعية التنمية الأسرية بحائل. واعتمد البحث المنهج الكيفي واستخدم أداة تحليل المضمون والمقابلة؛ وانطلق من الأدبيات المهتمة بالموضوع سعوديا وعربيا ودوليا، ومن عرض سريع لبعض التجارب الدولية وواقع ممارسة الوساطة والإصلاح في السعودية. وخلص البحث إلى استنتاج أهمية الوساطة الأسرية كمنهجية وقائية استباقية بديلة وطوعية تعطي فرصة للأزواج الذين يعيشون أزمات صعبة ومشكلات مستعصية لإدارة هذه الأزمات وتجاوزها لاسيما في المراحل الأولى من الحياة الزوجية؛ مبينا أن الطلاق ليس حلا سهلا أو قدرا محتوما وأنه بإمكان الوساطة الأسرية أن تتجنب وقوعه في العديد من الحالات إن توفرت لها مقومات العمل. وأوصى البحث بمأسسة الوساطة الأسرية وإعطائها المكانة التي تستحق في السياسات القضائية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:الطلاق، الوساطة الأسرية، جمعيات رعاية الأسرة، الأزمات الزوجية، المجتمع السعودي، حائل.

Abstract:

This research dealt with family intervention as a reform mechanism to avoid divorce and family disintegration. It aimed to diagnose the reality of this mechanism and its applications in Saudi Arabia, through a descriptive field study in the Hail region. It focused on analyzing the content of more than 300 files from the “Wefaq” Center for Family Reform and the “Shamel” Center for the Care of Divorced Families, affiliated with the Family Welfare Association. This qualitative research used content and interview analysis tools, proceeding from the subject matter in Saudi Arabia, in the Arab world, and internationally, benefiting from some interna-tional experiences and the reality of the practice of mediation and reform in Saudi Arabia. The research concluded by stressing the importance of family intervention as a proactive, alternative and voluntary preventive methodology that gives an opportunity to couples living through difficult crises and intractable problems to overcome these crises, especially in the early stages which indi-cated that divorce is not an easy solution or a predetermined destiny, and that family intervention can succeed in many cases cir-cumstances. The research recommended institutionalizing family mediation and giving it the place it deserves in judicial and social policies.

Keywords: divorce, family mediation, family care associations, Marital crises, Saudi society, Hail.

المؤلف المراسل :د. تركي بن ليلي الشلاقي
البريد الالكتروني الرسمي : uoh.dss@hotmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/ss91596257
1658-8169 / © 2024 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Soc. Sci.***

المقدمة

يعتبر الطلاق منذ القديم مشكلة اجتماعية شائعة بأشكال وصيغ ونسب مختلفة. وتجمع أغلب الأديان والأعراف الاجتماعية على اعتباره أمرا بغيضا ومحرما أحيانا. ومع ذلك تشير الإحصائيات إلى تزايد نسب الانفصال بين الزوجين في العالم. لقد صار عدد كبير من الأزواج يضعون حدا لحياتهم الزوجية بسرعة بالرغم من أنه كان من المألوف في المجتمعات التقليدية أن يتحمل الآباء والأمهات المشاكل الأسرية، ويقبلون أحيانا بحياة صعبة ومؤلمة من أجل مصلحة أطفالهم (Damota, 2019, p. 6). وتُجمع الأبحاث في العلوم الاجتماعية كما السياسات الاجتماعية على خطورة تداعيات الطلاق وآثاره على أطفال الأسر المنفصلة ومن ثمّ على التماسك الاجتماعي؛ ذلك أنّ نتيجة الطلاق لا تفضي بالضرورة إلى حياة سعيدة بشكل عام في أي مجتمع. (Sheykhi, 2020, p. 66)

ومع أن دوافع الطلاق وتداعياته قد استأثرت بالأولوية في البحث العلمي الاجتماعي، فإن الاهتمام يتزايد في الأبحاث الحديثة بموضوع الوقاية من الطلاق من خلال محاولة التوفيق والإصلاح بين الأزواج الذين يعانون من مشكلات تنذر بحدوث الانفصال وتفكك رابطة الزواج، وذلك من خلال صيغ و آليات مختلفة تتمركز حول مفهوم المصالحة و الوساطة بوصفها "حلا جديدا لمشكل قديم" (Solomon, 1983,p.665).

وتشير الدراسات أيضًا إلى أن نسبة كبيرة من الزيجات الفاشلة كان من الممكن إنقاذها من الطلاق، بل حتى أن تصبح حياة سعيدة؛ وأنّ العديد من هؤلاء الأزواج السابقين ليسوا أكثر سعادة بعد الطلاق؛ وأنه ربما ينبغي تشجيع الأزواج بشكل أكبر على التعامل مع التقلبات الملازمة للعلاقات الزوجية. ذلك أنّ الخلافات الخطيرة والمستعصية تؤثّر على حوالي ثلث الأزواج المهددين بالطلاق، في حين أنه كان بالإمكان تجنّب الكثير من حالات الطلاق التي كانت تبدو حتمية. (Ambert, 2009).

من هذه المنطلقات يهتم هذا البحث بالوساطة الأسرية كمنهجية وآلية تدخّل اجتماعي بديلة واستباقية لمواجهة مشكلة الطلاقوالتفكك الأسري في المجتمع السعودي من خلال دراسة ميدانية كيفية وصفية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تشير إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع الزيجات في المجتمع السعودي بنسبة 8.9% في عام 2020 مقابل تسجيل زيادة في معدل الطلاق بنسبة 13.8% للمواطنين السعوديين في نفس الفترة (الهيئة العامة للإحصاء، 2020) . غير أن معدل الطلاق الخام بلغ 1.5 لكل 1000ساكن في عام 2015، وتزايد حتى بلغ ذروته في عام 2017 بمعدل 1.77 ، ثمّ انخفض بشكل تدريجي حتى بلغ أقل معدل له وهو 1.26 في عام 2020، وذلك حسب تقرير معدلات الطلاق والزواج والقضايا الأسرية الصادر عن جمعية "المودة للتنمية الأسرية" (2020).

وفي حقيقة الأمر يصعب تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالطلاق للحكم إن كانت النسب مرتفعة منذرة بالخطر أو منخفضة لا تثير القلق، ذلك أن ظاهرة الطلاق تتسم بكونها أكثر تعقيدًا مما يُعتقد عمومًا، ولهذا يصعب فهم الإحصائيات وبالتالي يُساء تفسيرها في كثير من الأحيان. ومع ذلك فإن الطلاق، ومهما كانت نسبه، هو مصدر انشغال في المجتمع السعودي، إذ هو من منطلق ديني "أبغض الحلال عند الله"؛ كما أنه يتعارض مع ما أقره النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، حيث نصّت المادّتان التّاسعة والعاشرة من الباب الثّالث المتعلّق بمقوّمات المجتمع السّعودي على أنّ: " الأسرة هي نواة المجتمع السّعودي"، وأنّ الدّولة تحرص على " توثيق أواصر الأسرة، و الحفاظ على قيمها العربيّة والإسلاميّة، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظّروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم" (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2023). ولقد ضبط نظام الأحوال الشخصية السعودي الجديد حالات الفُرقة بين الزوجين وأخضعها إلى تنظيم وتفصيل يصنفها إلى طلاق، وخلع، وفسخ عقد الزواج، ووفاة أحد الزوجين، واللعان بين الزوجين (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2022)

غير أن الهاجس الاجتماعي المتعلق بجسامة الآثار المترتبة عن الانفصال والتشتت الأسري ظل قائما. فتركزت جهود المؤسسات والجهات الرسمية إلى جانب جمعيات المجتمع المدني، على معالجة الظاهرة بمحاولة الحد من التداعيات الناجمة عن الانفصال بين الزوجين. وأضحى الوعي بأهمية الوقاية والاستباق يحتل مكانة أكبر في البرامج والسياسات الاجتماعية. وصار تأهيل المقبلين على الزواج من تقاليد عمل جمعيات الرعاية الأسرية. وتزايد الاهتمام بآلية الصلح والتوفيق بين الأزواج المهدَّدِين بالطلاق وذلك لإنقاذ الأسر الهشة من التفكّك والتشتت.

في سياق هذا الاهتمام المتزايد بالمقاربة الوقائية لمشكلة الطلاق، يطرح هذا البحث موضوع أهمية الوساطة الأسرية كمنهجية وإطار تنفيذي لمبدأ الإصلاح الأسري في المملكة العربية السعودية ودورها في السياسة الاجتماعية الوقائية من المشكلات الاجتماعية التي قد تطرأ من جرّاء التغير الاجتماعي، وذلك بالتركيز على عمل الجمعيات في منطقة حائل كمثال لذلك.

أسئلة الدراسة

- ما هي خصائص التجربة السعودية في مجال الوساطة الأسرية؟
- ماهي خصائص تجربة مراكز الصلح في الجمعيات الأسرية السعودية من خلال مثال مركزي شمل ووفاق بجمعية التنمية الأسرية بحائل؟
- ما هي السمات الاجتماعية للأزواج المعنيين بالصلح؟
- ما هي نتائج المشكلات الأسرية المعروضة للصلح؟

أهداف الدراسة

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة آليات الوساطة الأسرية وبرامجها في السعودية.
- معرفة تطبيق الجمعيات للوساطة الأسرية من خلال مثال جمعية التنمية الأسرية بحائل.
- معرفة سمات المتقدمين للصلح من خلال ملفات طلب الصلح
- الأسري التي تمت معالجتها في منطقة حائل.
- معرفة نتائج جهود الوساطة التي بذلت من أجل الصلح الأسري.

الإجراءات المنهجية للبحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الكيفي وسعى إلى تناول موضوعه تناولا وصفيا، واستخدم من أجل ذلك أداتي تحليل المضمون والمقابلة. ولقد تركّز الجهد – في حدود ما سمحت به الظّروف الموضوعيّة – على تحليل مضمون ما توفّر من ملفات حالات الطّلاق، والملفات التي كانت محل محاولات إصلاح ووساطة من قبل مركزي وفاق وشمل للإصلاح الأسري التابعين لجمعية التنمية الأسرية بحائل؛ فضلا عن 6 مقابلات من الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بإدارة حماية الأسرة بمنطقة حائل. ولقد تم انجاز الدراسة الميدانية في الفترة من 9/30 إلى 15 /2022/11.

وتمثّلت مصادر المعلومات في:

- تحليل مضمون 104 ملف حالة طلاق من الملفات الموجودة لدى مركز "شمل" بجمعية التنمية الأسريّة بحائل.
- تحليل مضمون 213 ملف حالة متقدمة للصلح من الملفات الموجودة لدى مركز الإصلاح الأسري "وفاق" بجمعية التنمية الأسريّة بحائل.
- مقابلة مع رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية الأسريّة بحائل خصصت محاورها لتاريخ الجمعية وتحولاتها.
- مقابلات مع 6 من الأخصائيين الاجتماعيين بإدارة حماية الأسرة بمنطقة حائل خصصت محاورها لتشخيص طبيعة المشكلات المعروضة وحدتها ومبررات الصلح أو تعذره وتفسيرهم لذلك.

لقد اتّسمت الوثائق التي تضمّنتها الملفّات بالتّنوع والاختلاف من ملف إلى آخر (صكوك طلاق، إحالات النيابة العامّة، تصريح الزوجين، وثائق الصلح...)؛ فضلا عن نماذج بيانات لكل طرف من الأطراف المعنيّة المتقدمة للصلح. ولقد تركز المجهود على تحليل مضمون هذه الملفات وتحويل البيانات التي تحتوي عليها إلى مؤشرات إحصائية ونسب تساعد على فهمها وتحليلها. ونظرا إلى عدم توفر بعض البيانات في بعض الملفات تم التّعامل مع تلك التي بها قدر من التّجانس، والتّنصيص على ذلك عند إدراج المؤشّرات.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

- طَبق هذا البحث المنهج الكيفي في دراسة المشكلات الأسرية بالتركيز على تحليل مضمون ملفات الحالات الاجتماعية المعنية بالصلح، واستخدم أداة المقابلة مع المختصين لاستكشاف مختلف جوانبها؛ ويعتبر ذلك إضافة نوعية نظرا إلى هيمنة المنهج الكمي على مثل هذه الدراسات.
- سعى البحث إلى تسليط الضوء على الآليات الحديثة في التعاطي الوقائي والاستباقي مع المشكلات الاجتماعية من قبل الجهات الرسمية وجمعيات المجتمع المدني.
- يسهم هذا البحث في إثراء البحوث الاجتماعية التي اهتمت بمسألة الوساطة الأسرية في ظل هيمنة الأبحاث ذات المرجعية القانونية والتشريعية والفقهية حول الموضوع.

الأهمية العملية

- تشخيص جانب من العمل الاجتماعي الوقائي والاستباقي الذي
- يقوم به المجتمع المدني السعودي في مجال الإصلاح بين الأزواج المهددين بالطلاق من خلال مثال منطقة حائل.
- تقديم إضاءات حول نوعية الملفات المعروضة للصلح لتفادي الانفصال والطلاق.
- يمكن اعتبار هذا البحث من المبادرات القليلة التي تناولت مسألة الوساطة الأسرية كأحد المجالات التي للمجتمع المدني السعودي فيها إسهام وخبرة.

الدراسات السابقة

أبحاث سعودية اهتمت بالوساطة الأسرية:

استند البحث إلى عدد من الدراسات السعودية السابقة التي اهتمت بموضوع الوساطة الأسرية، لاسيما الأبحاث الأكاديمية المحكَّمة الحديثة التي تم توثيقها في المكتبة الرقمية السعودية ضمن منصة "المنظومة". وتبين من خلال هذا العمل أنه يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى صنفين: صنف اهتم بمحور تعريف الوساطة في مفهومها القضائي، وصنف ركز على البعد الاجتماعي في الوساطة المعمول بها داخل المحاكم وأهمية دور الاخصائيين الاجتماعيين في القيام بها.

تناول القحطاني (2014) في بحث له صادر عن وزارة العدل السعودية دور الوساطة في تسوية النزاعات. ولقد انطلق من أهمية "الطرق الاتفاقية لتسوية النزاعات المدنية والتجارية، بقصد الوصول إلى تسوية سريعة وغير مكلفة، ودون اللجوء إلى دوائر القضاء... ومن تلك الطرق التحكيم، والوساطة، والتوفيق..." (القحطاني، 2014، ص 197). وعرّف الباحث الوساطة على أنّها " قيام شخص محايد (وسيط) من أصحاب الخبرة والكفاءة والنزاهة بتوظيف مهاراته من خلال مجموعة من الإجراءات السرية لمساعدة أطراف النزاع على تقريب وجهات نظرهم، وتسوية نزاعاتهم بشكل ودي قائم على التوافق والتراضي بعيدا عن التقاضي" (القحطاني، 2014، ص 201).

كما أبرز الباحث أنّ الوساطة شهدت نموا واسع النطاق، وتقبلتها الأوساط القضائية في المملكة العربية السعودية. ومن أبرز أوجه هذا التقبل

إنشاء مركز للمصالحة تابع لوزارة العدل، والعمل على دعم المحاكم بالمستشارين والخبراء المتخصصين في هذا المجال من غير القضاة، بفضل استفادة الوزارة من تجارب مختلف دول العالم التي تطبق هذا النظام (القحطاني، 2014، ص 198).

وركز الربيش (2014) في دراسته القانونية حول الوساطة القضائية على التفريق بين القرار القضائي الذي يعتبر إلزاميا وبين الوساطة التي تظل حلا وديا اختياريا وطوعيا (الربيش، 2014، ص 278). وميّز الباحث بين التحكيم والوساطة والصلح. فالتحكيم هو "عرض نزاع معين بين طرفين على مُحكّم من الأغيار يعين باختيارهما، أو بتفويض منهما، أو على ضوء شروط يحددانها في هذا النزاع، بقرار قاطع لدابر الخصومة في جوانبها التي أحالها الطرفان إليه بعد أن يدلي كل منهما بوجهة نظره تفصيليا من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية" (الربيش، 2014، ص 279-280). ويشترط في المحكَّم أن يكون ذا خبرة بالأنظمة واللوائح، بينما الوسيط مهمته أكثر تعقيدا لأنه ملزم باكتساب مهارات الاستماع والحوار والتقارب بين وجهات النظر المختلفة لأطراف النزاع" (الربيش، 2014، ص 281). أما الصلح فهو مرحلة تسبق بعض الدعاوي يتم خلالها تسوية الخلاف وديا بين المتنازعين من قبل القاضي الذي يصدر حكما نهائيا لحسم النزاع (الربيش، 2014، ص 282).

ولقد تبيّن للباحث من هذه المنطلقات أن الكثير من المتنازعين يرغبون بالوساطة أكثر من رغبتهم بالتحكيم، " نظرا لأن المتنازعين شركاء مع الوسيط في الوصول إلى الحل والصلح، ولذلك قد تقلل الوساطة من الأضرار، بينما التحكيم ملزم ونهائي بعد صدوره، وقد يتضرر أحد الخصوم من ذلك... ولا شك أن الوساطة لها ارتباط وثيق بالصلح، إذ الوساطة تعد وسيلة حديثة لتفعيل الصلح " (الربيش، 2014، ص 282)

تطرقت الغامدي، بشائر (2021) إلى موضوع الوساطة من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، وانطلقت من إنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية للإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية في عام 2013. وقامت بدراسة ميدانية تضمنت استبانة تم توزيعها على 179 من الأخصائيين الاجتماعيين بهدف البحث عن الأدوار الوقائية والعلاجية والتنموية والإصلاحية التي يقومون بها في محاكم الأحوال الشخصية.

واستنتجت الباحثة أن الاخصائيين الاجتماعين بالمحاكم يتعاملون أساسا مع قضايا النفقة بدرجة أولى تليها قضايا الطلاق؛ وهم يرون أن وظائفهم الأساسية لا تقتصر على رفع تقرير إلى القاضي عن الخلافات الأسرية فحسب بل تتسع لتشمل نشر الأساليب العلاجية الناجحة لتجاوز الخلافات الأسرية.

وخلصت الباحثة إلى أن من أبرز المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعين العاملين بالمحاكم في أدائهم لمهامهم عدم وجود تشريعات واضحة تحدد دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة القضايا الأسرية في المحاكم" فضلا عن عدم كفاية المعرفة بالإجراءات القضائية أو القانونية الخاصة بقضايا محاكم الأحوال الشخصية (الغامدي، 2021).

على نحو عام ركزت الأبحاث الاجتماعية على دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الأسرية في المحاكم، وذلك في إطار التعاون بين وزارة العدل ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (الشهري، 2019). وعنيت دراسات أخرى بتوصيف أدوار المختصين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية للتعامل مع المشكلات الأسرية من منظور العلاج الأسري، ذلك أن ظاهرة الطلاق أبرزت الحاجة إلى دخول الخدمة الاجتماعية إلى المحاكم الشرعية كشريك أساسي (الفريخ، 2014).

وركزت دراسة لاحقة على الاحتياجات التدريبية للأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع المشكلات الأسرية من خلال دراسة ميدانية على مكاتب الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة العدل السعودية وذلك نظرا للنقص الحاصل في قياسها وتشخيص احتياجاتها، وهو نقص يعود إلى حداثة التجربة (العنزي، 2018).

ولقد ذكرت الغامدي، شهد (2022) بتوصيات ملتقى الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية والتي تمثلت أساسا في استحداث مكاتب خدمة اجتماعية في المحاكم ترتبط بإدارة مركزية للخدمة الاجتماعية في وزارة العدل، وإنشاء دبلوم تأهيلي للأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم، واستحداث وظائف أخصائيين اجتماعيين بالمحاكم، وتطوير الممارسة المهنية بالتعاون مع الأقسام الأكاديمية، وتضمين مقررات خاصة بالخدمة الاجتماعية بالمحاكم ، وإقامة دورات تدريبية للمقبلين على الزواج كمرحلة أولى، ومن ثم العمل على إيجاد نظام يلزم المقبلين على الزواج بالالتحاق بالدورات التدريبية قبل الزواج، وتفعيل العنصر النسائي في المحاكم الشرعية (الغامدي، 2022، ص 161).

وتناول بحث آل مسعود (2019) الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري في دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، وأوصى الباحث بتفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين وتمكينهم من ممارسة اختصاصهم داخل أروقة محاكم الأحوال الشخصية وفتح المجال الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين وتطوير مهاراتهم. (آل مسعود، 2019).

وفيما يتعلق بالدراسات والأبحاث الحديثة حول الطلاق و الوساطة الأسرية في منطقة حائل فإنها لا تتجاوز بحثين جديدين موثقين على منصة "المنظومة" بالمكتبة الرقمية السعودية، ويتمثلان في بحث أوّل اهتم بالأحكام القضائية الخاصة بالمرأة، لم ترد فيه إشارة إلى مبدأ الصلح، واكتفى ببيان الجوانب القانونية والفقهية المتصلة بإجراءات الانفصال (السويداء،

2021)؛ وبحث ثان تناول فاعلية برنامج إرشادي متمركز حول العميل يهدف إلى خفض مستوى الوحدة النفسية وتنمية حب الحياة لدى المطلقات بمنطقة حائل، كما تناول معاناتهن من الآثار السلبية لتجربة الطلاق ومنها انخفاض الشعور بحب الحياة وارتفاع مستوى الوحدة النفسية (الكفيري، 2022، ص 119).

أبحاث عربية اهتمت بالوساطة الأسرية

توصّل المهدي (2016) في بحث له عن مقومات الوساطات الأسرية الناجحة، أن محاولة الصلح بين الزوجين قبل البت في الدعاوي في إطار الوساطة القضائية محدودة، كما أن نجاح الصلح في طلبات الإذن بالإشهاد على الطلاق لم تبلغ نسبا مرضية، فضلا عن بطء الإجراءات وصعوبة الوصول إلى حكم يرضي جميع الأطراف، مما جعل من عملية الصلح مجرد إجراء روتيني فحسب. "فالقاضي عوض أن يخاطب إرادة الخصوم ويستحثها على إنهاء المنازعة صلحا، يكتفي بمجرد طلب الصلح من الطرفين أو إلقاء سؤال عابر عن مدى استعدادهما للصلح دون أن يحيط بأسباب الخلاف أو يبذل جهدا حقيقيا وكافيا لمحاولة إيجاد سبل إزالة هذه الأسباب" (المهدي،2019، ص 106-107). وخلص الباحث إلى التوصية بمأسسة الوساطة بوضع إطار قانوني منظم لها، يضبط قواعدها وأصولها، ويكون المكان الأنسب لإفراغ مقتضيات الوساطة الأسرية فيه هو قانون الأسرة، باعتبارها وساطة خاصة." (المهدي، 2019، ص 111).

وتناولت بونكاب (2017) آليات تفعيل نظام الوساطة الأسرية على المستوى القانوني لإضفاء طابع الشرعية عليها، وذلك من خلال إدماجها داخل النظام القانوني في المغرب وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية مع مراعاة خصوصيات المجتمع المغربي وتركيبة الأسرة التي تشكله والتحولات الثقافية والاجتماعية التي تشهدها. ولاحظت الباحثة أن ممارسة المجتمع المدني لدور الوساطة في حل النزاعات، لاسيما الأسرية منها، كان سبّاقا بحكم وجود النص القانوني المنظم لهذه الآلية (بونكاب، 2017، ص 284-289).

واهتم بحث بلاق (2022) بدور الوسائل البديلة في حل نزاعات الزواج المختلط، وأوصى بضرورة إدراج نصوص قانونية خاصة بإجراءات إعمال الوسائل البديلة في النزاعات الأسرية ذات الطابع الدولي لتتماشى أكثر مع خصوصية هذه العلاقات، فضلا عن ضرورة إشراك الفاعلين لتطوير ثقافة التسوية الودية للنزاعات في العلاقات الأسرية ذات الطابع الدولي من مجتمع مدني وهيئات قانونية ووسائل الإعلام، قصد التوعية بهذه الوسائل البديلة (بلاق، 2022، ص 485).

وطرحت علال (2021) إشكالية الوساطة كوسيلة لحل النزاعات الأسرية بين الموروث الثقافي والواقع القانوني من منطلق أنّ الوساطة الأسرية تعتبر من أهم الطرق البديلة لفض النزاعات الأسرية، وهي تساعد على وضع حدّ لها في أقصر الآجال وبأقل التكاليف، وترسخ ثقافة الاستماع والحوار والتسامح، وتحافظ على الأمن والاستقرار داخل الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، كما أنها تنمّي العلاقات الأسرية، وتخفف العبء عن القضاء. فهي أسلوب متجذر منذ القدم في المجتمع الإسلامي، لأن هدفها الأساسي هو حل النزاعات الأسرية والتوفيق بين الزوجين بدل التفريق بينهما، وابتغاء التراضي بدل التقاضي، وحماية استقرار واستمرار الحياة الأسرية. (علال، 2021)

وتناولت دراسة حديثة لزيدان وطحطاح (2022) مسألة الوساطة الجزائية في الجرائم الأسرية بين العموم والخصوص، واعتبرتها طريقا بديلا لحل النزاعات خارج إطار القضاء التقليدي. وطرحت مشكلة مدى نجاعة الوساطة في هذه الجرائم ذات الطابع الأسري بأحكامها العامة، وخلصت إلى ضرورة تبني أحكام خاصة بالوساطة في جرائم الأسرة بالنظر إلى خصوصية العلاقة التي تربط أطراف هذه الجرائم. (زيدان وطحطاح، 2022).

أبحاث دولية اهتمت بالوساطة الأسرية

يعود السبق في صياغة مفهوم الوساطة نظريا وتطوير تطبيقاتها عمليا إلى العالم الغربي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ففي مطلع سبعينات القرن الماضي، ظهرت نظريات حول طبيعة الصراع البشري، وطرحت فكرة أهمية تدخل طرف ثالث بين أطراف النزاع بشكل بنّاء للمساعدة على الوصول إلى حلول إيجابية. ولقد ساعد علماء القانون

وبخاصة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، على الصياغة المهنية لإجراءات الوساطة وتطبيقها وتقنياتها (Folberg et al., 2004, p.7).

شهد مفهوم الوساطة رواجًا منذ بداية الثمانينات، وتنوعت الممارسات التي تجسمه إلى يومنا هذا، وذلك استجابة للاحتياجات الفردية والجماعية في المجتمعات الغربية الحديثة.(Tapia, 2010, p. 11) . وظهرت الوساطة الأسرية لتحقيق أهداف أساسية تصدرت السياسات الاجتماعية الغربية تمثلت في:

- تجنب الآثار النفسية والاجتماعية التي قد تنجم عن فض النزاعات عبر إجراءات التقاضي، لا سيما تنامي نزعات العداء والتباغض بين الأزواج المطلقين والتي قد تطال أبناءهم وبناتهم.
- تشجيع الحلول الذاتية والتوافقية بين أطراف النزاع.
- التخفيف من الأعباء المادية والإدارية الناجمة عن التقاضي بتشجيع التوصل إلى حلول ذاتية وتوافقية بين أطراف النزاع (Blakey, 2021, pp. 22-23).

ولقد نظرت الدراسات الأمريكية الأولى إلى الوساطة كابتكار جديد يساعد على إيجاد حلول للعديد من المشكلات الأسرية والاجتماعية التي تظهر أثناء الحياة الزوجية بهدف تجنب تعكيرها ووصولها إلى طريق الانفصال

والتشتت. كما اهتمت أيضا بالمشكلات التي تزداد حدتها بعد الطلاق مثل مشكلات الحضانة والنفقة وغيرها (Payne, 2010, p. 670) .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الوساطة قد اقترن في الأدبيات العالمية بمفهوم مجاور هو " إدارة الأزمات الأسرية". ولقد تضمن بحث "ماير" وآخرون (Myer et al., 2014) توصيفا للتغيرات التي تحدث في الوسط الأسري نتيجة حدوث الأزمات، وهي تغيرات تشمل الأدوار التي يؤديها أفراد الأسرة ضمن الحدود المرسومة للحياة الأسرية وأشكال التواصل داخلها والقواعد التي تنظم مختلف أشكال الفعل الاجتماعي فيها والأهداف المرسومة لها والقيم التي تنظمها. ويمثل تحليل هذه التغيرات قاعدة يستند إليها مستشارو الأزمات في أداء وظائفهم وإيجاد الحلول للأزمات التي تطرأ (Myer et al., 2014, p. 179).

ولمفهوم "إدارة الأزمات الأسرية" بعدٌ علاجي يتمثل في "التدخل المبكر" Early intervention، ويقصد به العمليات التي تتم في أعقاب الأحداث الحرجة والقاسية والأزمات الشديدة للتقليل من آثارها وتحقيق الاستقرار مجددا داخل الأسر المعنية. (Dyregrov, 2001).

وتزايد اهتمام بعض الدراسات بآليات إدارة الأزمات الأسرية وعلاقتها بتحقيق "النمو الإيجابي للناشئة" Positive Youth Development وذلك بهدف التخفيف من تأثيراتها السلبية في الأطفال والمراهقين الذين يعيشون تجارب مؤلمة جرّاء التوترات والنزاعات التي تؤدي إلى انفصال الأبوين وتفكك الأواصر الأسرية (Mackova et al., 2019). ولقد حاولت بعض الأبحاث السعودية المنشورة بالإنجليزية تطبيق هذا المفهوم على واقع المشكلات الأسرية في السعودية بهدف سد الفراغ في الأبحاث التي اهتمت بدراسة أثر الكفاءة الذاتية للأزواج على إدارة الأزمات الأسرية بشكل مباشر (Mohammed & Zakour, 2019).

ولقد تجاوزت دراسات أخرى تطبيقات الوساطة الأسرية داخل المجال الاختياري والطوعي ليظهر نقاش حول الوساطة الأسرية الإلزامية Mandatory Family Mediation، وعن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لبدء وتنفيذ وساطة إلزامية فعالة داخل نظام محكمة الأسرة (Knox,2014).

كما تجاوز عدد من الدراسات الأجنبية دراسة آلية الوساطة الأسرية على المستوى المحلي لتشمل النزاعات على المستوى الدولي، فظهر مفهوم الوساطة الأسرية الدولية التي تهدف إلى حل النزاعات الأسرية التي تمتد عبر دولتين على الأقل، كالحالات التي ينفصل فيها الأبوان ويغادر أحدهما للعيش في بلد آخر قد يكون بلد الانتماء(I S S. International Social Service, 2022).

مفاهيم البحث

مفهوم الوساطة وخصائصها في الأدبيات ذات الصلة:

لا يوجد اختلاف كبير في مفهوم الوساطة الأسرية في الأدبيات ذات الصلة. ثمة إجماع على جملة من الخصائص التي تحدده وتوجه آليات تطبيقه في البرامج والسياسات الاجتماعية، يمكن توضيحها على النحو التالي:

- للوساطة الأسرية جذور ثقافية اجتماعية. فهي مرتبطة بمنظومات قيم إنسانية (Roberts, 2008) وتتعلّق بالمحافظة على الأسرة، واعتماد
- مبدأ إصلاح ذات البين، والصلح خير (عبد الحليم، 2021، ص 944).

- المشكلات والصراعات مهما بلغت حدتها هي من طبيعة الحياة الزوجية وذات أبعاد عاطفية وعلائقية ومزاجية وسلوكية في أغلب الأحيان؛ وبالتالي فهي ليست بالضرورة نزاعات ذات طابع قضائي تختص بها المحاكم حصريا. ذلك أنّ " ما يجادل فيه معظم الأزواج حقًا ليس مسائل قانونية أو مالية، بل بالأحرى ذرائع تغذيها رغبتهم في تحقيق شكل من أشكال الانتقام لخطأ متصور من قبل أحد الزوجين أو كليهما". والطلاق سواء كان اختيارا أو اضطرارا هو حدث معقد يسبقه سياق طويل من الصراعات والتوترات والتقارب والتباعد، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد متى يبدأ الطلاق ومتى ينتهي (Virani, 2016, pp. 53-55). من هذه الوجهة فإن هذا السياق يمكن أن يكون فرصة لتسويات ممكنة، وتنازلات طوعية، قد تنزع فتيل الصراع، وتيسر استمرار الحياة الزوجية؛ فضلا عن مواجهة المشاعر العدائية الناتجة عن النزاع وحلها لتجنب انعكاساتها الخطيرة على الأزواج وعلى الأطفال في نفس الوقت (Knox, 2014).
- إن الخلافات والنزاعات الزوجية لا تنتهي بالضرورة بالتقاضي، إذ " يُفترض أن الأزواج المطلقين ليس لديهم خيار سوى حل نزاعاتهم عبر القضاء، والحال أن نسبة من يطلقون عبر المحاكم لا تتجاوز 4%" (Payne, 2010, p. 664). من هذه الوجهة ولئن بدا النظام القانوني مجهزا للتعامل مع المشكلات القانونية التي يواجهها الزوجان عند الطلاق، فأنه ليس مجهزا للتعامل مع القضايا الاجتماعية والعاطفية التي تواجه الزوجين أو لمعالجتها (Virani, 2016, pp. 53-54).
- تزايدت منذ أواخر القرن العشرين المطالبة بإصلاح قوانين الأسرة لاسيما البنود المتصلة بالطلاق. لقد "كان نظام قضاء الأسرة في وضع حرج، وتعرض إلى النقد في جميع الأوساط السياسية والأكاديمية. في الوقت نفسه، بدأ الاهتمام ينمو حول عملية بديلة لتسوية المنازعات تسمى التوفيق، والتي أعيدت تسميتها فيما بعد بالوساطة" (Blakey, 2021, p. 22) . لقد بينت الأبحاث والدراسات، مشكلات نظام قضاء الأحوال الشخصية "ذلك أنه في كثير من الحالات مُكْلِف للغاية، ومعقد للغاية، وبطيء للغاية، ويمكن أن يكون بيئة يتعذر على المواطنين الوصول إليها للحصول على حقوقهم... إن تسليط الضوء على أوجه القصور في العدالة الأسرية يؤكد أهمية استخدام عمليات تسوية النزاعات التوافقية أي الوساطة، وتعاون أكبر بين المهنيين لتبنى مقاربات ودية تركز على احتياجات الأطراف وأطفالهم ومصالحهم. إن هذه

الأساليب من شأنها تقليل النزاعات، وتمكين الأسر، وإبقاء قضايا قانون الأسرة خارج المحاكم " (Knox, 2014, p. 13)

من هذه الوجهة "صارت الوساطة جزأ من نقلة نوعية في حل النزاعات الأسرية التي أصبحت راسخة الآن بقوة. لقد تبنت الهيئات التشريعية والمحاكم في العديد من المواقع، القواعد والقوانين التي تشجع، وقد تفرض أحيانًا، الوساطة في قضايا قانون الأسرة، وتحدد الإجراءات التي تتم بموجبها ... وأصبحت الوساطة وقانون الأسرة متشابكين بشكل متزايد في شبكة من الإجراءات والممارسات التي أوجدت آلية جديدة ومتميزة هي: "الوساطة الأسرية"...والتي أضحى الجمع بينها وبين قانون الأسرة من أوكد واجبات رجال القانون " (Murphy, et al., 2015, p. vii)

جوهر الوساطة الأسرية هو أن أفراد الأسرة هم أنفسهم مسؤولون عن تحديد عواقب نزاعاتهم التي قد تؤدي إلى الطلاق، وعن تقرير المصير بمساعدة طرف ثالث محايد هو حجر الزاوية في الوساطة. لذلك "يجب على الوسيط نزع فتيل النزاع العائلي إلى مستوى يمكن فيه للأطراف التواصل مع بعضهم البعض، والنظر في خياراتهم، وتطبيق معايير موضوعية بهدف التفاوض على تسوية معقولة" (Payne, 2010, p. 674)

تتمثل الأهداف الرئيسية للوسيط فيما يلي:

- إعادة الاتصال والتواصل بين طرفي النزاع.
- توفير إطار محايد يلتقي فيه الطرفان وجهاً لوجه.
- حضور طرف محايد داعم للنقاش والتفاوض.
- تسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف في إطار منظم.
- مساعدة الطرفين على دراسة مصالحهما، وأهدافهما المشتركة، وإمكانيات التوصل إلى اتفاقات قابلة للتطبيق ومقبولة من الجميع ومفيدة لهم ولأطفالهم.

عملية الوساطة لها أربع خصائص أساسية وعالمية:

- حياد الوسيط.
- طوعية العملية (لأن الوسيط ليس لديه القدرة ولا الصلاحية على فرض نتيجة).
- سرية العلاقة بين الوسيط والأطراف.
- المرونة الإجرائية المتاحة للوسيط. (Roberts, 2008, p.10)
- للوساطة مزايا يمكن عرضها على النحو التالي:
- الوساطة تعزز النهج التعاوني بدلاً من النهج التنافسي لحل المشاكل.
- تزيد من الخيارات التي تعود بالفائدة على الطرفين .
- الوساطة تمكّن الأطراف من ممارسة سيطرة أكبر على نتيجة نزاعهم .
- تعمل الوساطة على تطوير مهارات الاتصال وإدارة الأزمات.
- من المرجح أن يكون الوسطاء أكثر من معظم المحامين على دراية بالديناميكيات العاطفية التي يمكن أن تعيق المفاوضات وتحول دون التوصل إلى تسوية عقلانية.
- يحقق المتنازعون شعورًا بالرضا من الوساطة أكبر من ذلك الذي يحققونه من خلال الإجراءات القانونية التقليدية.
- من المرجح أن يتم احترام التسويات التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى قرارات وأحكام المحكمة، لأن الطرفين المتنازعين قد شاركا بشكل مباشر في تحديد حقوقهما والتزاماتهما.
- الوساطة أسرع وأقل كلفة من العمليات القانونية التقليدية. (Payne, 2010).

مفهوم الوساطة الأسرية المعتمد في هذا البحث

الوساطة الأسرية نهج في السياسة الاجتماعية يهدف إلى مساعدة الأزواج الذين يعيشون مشكلات زوجية وأسرية تنذر بمضيهم قدما نحو الطلاق، وإلى مرافقتهم في إقامة حوار بينهم حول أوضاعهم ومطالب كل منهم لإيجاد حلول تجنبهم الانفصال، أو تيسير مجريات عملية الطلاق إن تعذر الصلح بما يحفظ مصالح أبنائهم وبناتهم، ويحافظ على علاقات الاحترام والتعاون بين المطلقين، ودرء مشاعر العداء بينهم. كما تهدف الوساطة الأسرية إلى تجنب مسارات التقاضي الطويلة والصعبة كلما كان ذلك ممكنا، وإلى حفظ حقوق جميع الأطراف. كما تساعد الوساطةُ القضاة على إعطاء فرصة للصلح والاستنارة بمخرجات عملية التفاوض عند اصدار الأحكام. وتتم الوساطة الأسرية بمساعدة وسيط محايد ومستقل يتمتع بالمعرفة والتدريب والخبرات اللازمة، مهمته تسهيل ربط الصلة والمحافظة على نسق التواصل بين الأطراف المعنية بالنزاع، ومساعدتهم على تنظيم اتفاقاتهم وصياغتها بشكل رسمي. وتسهر على إقامة نهج الوساطة الأسرية الجهاتُ الحكومية ويُعطى فيها دور كبير للمجتمع المدني.

بعض التجارب الدولية في مجال الوساطة الأسرية

فرنسا: ترسخت ممارسة الوساطة الأسرية في فرنسا منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، وقطعت خطوات كبيرة في سبيل مأسستها بكل مقوماتها القانونية والمهنية والتمويلية والتنسيقية بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني. ولقد ظهرت في الفترة بين 1980 و1995 أولى المنظمات غير الحكومية المختصة في الوساطة الأسرية، وقامت الحكومة بتمويل بعض مبادراتها. وشهدت الفترة بين 1995 و2005 إدراج الوساطة الأسرية في السياسات العامة، وإحداث المجلس الوطني الاستشاري للوساطة الأسرية الذي أوكلت له مهام اقتراح التدابير والتدريب، وكذلك إحداث ديبلوم الدولة في الوساطة الأسرية ودليل مرجعي لمراقبة مؤسسات التكوين أو تطوير التشريعات اللازمة، وإحداث آليات تنسيقية بين الوزارة المكلفة بالمرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية والوزارة المعنية بالقضاء والعدل. pp. , (Le Prince, & Ferrant-Bonvel, 2016 106-122)

إندونيسيا: تبنت تجربة اندونيسيا نهجا في الوساطة يشمل كل المراحل الحياتية منذ ما قبل الزواج، وطيلة الحياة الزوجية وما قبل الطلاق عند الضرورة. وتم إحداث جهاز للوساطة الأسرية منذ عام 1960 تحت مسمى "هيئة النصح والإرشاد والمحافظة على الأسر" وهي هيئة مستقلة تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية وساهمت في تقليص نسبة الطلاق بشكل ملحوظ في البلاد. وتتميز التجربة الإندونيسية بمأسسة هيئة الوسطاء الذين تتمثل مهامهم في تأهيل المقبلين على الزواج والنصح والتوجيه العام لمواكبة الأسر والوساطة الأسرية في المحكمة" (لويس، 2016، ص 166-173).

مصر: ينص القانون المحدث لمحاكم الأسرة المصرية على إنشاء مكاتب لتسوية النزاعات الأسرية تقدم خدماتها دون مقابل مالي بدائرة اختصاص كل محكمة. ويُلزم القانون الأطرافَ المتنازعة باللجوء إلى هذه المكاتب أولا قبل عرض النزاع على المحاكم. مع ذلك لم يصدر التشريع المصري نصا قانونيا خاصا بالوساطة الأسرية (زاهر، 2016).

قطر: يرتكز الإصلاح الأسري في قطر على ثلاثة عمليات فرعية، وهي عملية الإصلاح وعملية الوساطة وعملية الصلح. ويوجد جهاز للاستشارات العائلية تحول إليه بشكل اجباري المشاكل الأسرية لمحاولة الصلح قبل النظر فيها من طرف المحاكم. كما أن هنالك علاقة شراكة مؤسساتية بين المركز ومحكمة الأسرة" تضمن توصل مركز الاستشارات العائلية بملفات حالات النزاع أو حالات طلاق، وذلك من أجل القيام بمحاولة الصلح أو الاتفاق على كيفية تدبير الطلاق (الرعاية الوالدية)، وإعداد التقارير عن الحالات وإرسالها إلى المحكمة. (الخليفي، 2016، ص142-165).

تونس: تعتمد تونس مفهوم "الوساطة العائلية"، وهي وساطة طوعية يمكن أن يأذن بها القاضي الذي يبني قراره النهائي بناء على تقرير الوسيط. ولقد نصّ القانون التونسي في مجلة الأحوال الشخصية على المصالحة العائلية في حالات الطلاق فقط. وفي هذا الصدد أحدِثت وظيفة قاضي الأسرة الذي من مهامه إجراء الصلح بين الأزواج قبل صدور الحكم. وفي سنة 2010 وقع إحداث مؤسسة المصلح العائلي وهو جهاز يتبع إدارة المحكمة وغير مستقل بذاته عنها (الورغي، 2016، ص 123-141).

تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الوساطة الأسرية

مصطلح الوساطة الأسرية غير مستخدم رسميا في السعودية، إذ تقع الإشارة إليه أحيانا وبصفة عرضية أو عندما يقتضي السياق ذلك. غير أن المعاني والدلالات الرئيسية للوساطة نجدها في مضمون السياسة القضائية من ناحية، وفي توجهات عمل المتدخلين في مجال الأسرة ولا سيما جمعيات رعاية الأسرة من ناحية أخرى. وتستلهم كل هذه الأطراف أهمية الوساطة من تعاليم الدين الإسلامي الذي أعلى من شأن قيمة الصلح كما وردت في الآيتين الكريمتين ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء، 128]. ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء، 35] .

ومن الإصلاحات التي شهدها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية بين 2015 إلى 2021 منح رؤساء المحاكم صلاحية إحالة الدعوى إلى مكاتب المصالحة قبل الإحالة إلى الدائرة القضائية، وذلك بهدف جعل المصالحة أو الوساطة خيارا لحل النزاعات لكونها من الحلول السريعة لحل النزاعات بالتراضي؛ ومن شأن ذلك الحد من تدفق الدعاوي للمحاكم وسرعة إنجازها، وتوفير الوسائل البديلة لفض النزاعات عبر القطاع غير الربحي والقطاع الخاص (وزارة العدل السعودية، مركز المصالحة، 2022).

تم إنشاء مركز المصالحة سنة 2013. وتضمن النص المتعلق بتنظيمه تعريفا للمصالحة مفاده "المصالحة وسيلة رضائية لتسوية المنازعات – تتولاها مكاتب المصالحة – صلحا كليا أو جزئيا". أما المصلح فقد تضمن النص المنظم للمركز تعريفا له يقضي بكونه "من يتولى أعمال المصالحة وفقا لأحكام تنظيم المركز"، وتعريفا للمصلحين المسجلين على الحنو التالي:" المصلحون والجهات الذين يستعين بهم المكتب من غير منسوبي الوزارة المقيدين في السجل المعَدّ لذلك وفق أحكام التنظيم والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذا لها" (وزارة العدل، مركز المصالحة، 2020).

ويقدم مركز المصالحة خدماته عبر منصة "تراضي"، وهي منصة إلكترونية تابعة لوزارة العدل "تمكن أطراف الدعوى ومصلحي وزارة العدل والمصلحين المسجلين من الالتقاء الواقعي أو الافتراضي، وممارسة عملية المصالحة للتوصّل إلى حل يرتضيه أطراف النزاع، عبر إجراءات مؤقتة بالكامل بداية من تقديم طلب المصالحة حتى انتهائه بوثيقة صلح أو تعذر" (وزارة العدل، مركز المصالحة، 2020).

ولئن لم يقع التنصيص صراحة على الوساطة الأسرية في هيكلة مركز المصالحة، فإن المركز يهتم بقضايا الأحوال الشخصية؛ وقد "تمكن المركز من تسجيل أرقام إيجابية بوصوله إلى تحقيق التوافق بين الأزواج في أكثر من 61 ألف طلب متعلق بقضايا الطلاق والحضانة والنفقة والزيارة وذلك منذ فبراير 2020 وحتى سبتمبر 2021 (مجلس شؤون الأسرة، 2020).

كما وجدت مكاتب للخدمة الاجتماعية بالمحاكم السعودية و "كانت النواة الأولى لمكاتب المصالحة في المملكة عندما تم إنشاء مكتب التوجيه والإصلاح بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض في 1420 هـ، عندما تبيّن نجاح محاولات الصلح من واقع التجربة التي تمت بواسطة الاجتهادات الشخصية من بعض المحتسبين من الموظفين وبتكليف من رئيس المحكمة.

وهذه النتائج المشجعة جعلت وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية آنذاك تسعى لتوسيع العمل بمبدأ المصالحة (الوساطة)" (القحطاني ،2014، ص 270). كما تم انشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية للإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية في عام 2013 (الغامدي،2021، ص 2). ويتراوح عددها ما بين 40 و60 مكتبا يعمل بها اخصائيون اجتماعيون يساعدون القضاة (العنزي، 2018، ص8).

نماذج من الجمعيات الأسرية السعودية التي لديها تجارب في الإصلاح والوساطة الأسرية: جدول (1)، ملحق (1):

نتائج الدراسة

تاريخ الجمعية وتطورها

نشأت جمعية التنمية الأسرية بمنطقة حائل في عام 1433 هـ بعد أن تطورت من لجنة لتيسير الزواج، إلى جمعية لتيسير الزواج، فجمعية للتنمية الأسرية وفق ما أفاد به رئيس مجلس إدارتها في حديثه عن تاريخ الجمعية خلال المقابلة معه التي خصصت لتاريخ الجمعية وطرق اشتغالها. ولقد كانت مهمتها الأساسية مساعدة المقبلين على الزواج وتقديم الاستشارات الأسرية. ويؤمّن هذه الخدمات فريق من المتطوعين من تخصصات شرعية وقانونية للإجابة حضوريا أو عن طريق الهاتف على الاستفسارات، أو تقديم الاستشارة في المشكلات الزوجية والأسرية؛ كما يتولى متابعة وتنفيذ ما يحال إلى الجمعية من قبل الجهات الرسمية من حالات أو قضايا.

وبحسب رئيس مجلس إدارة الجمعية وتقرير عمل مركز الإصلاح الأسري بمنطقة حائل لعام 2018، تأسست وحدة الإصلاح الأسري بحائل في عام 1433هـ / 2012م ضمن جمعية التنمية الأسرية بحائل وحملت اسم وفاق؛ ثم تم تحويلها في عام 1438 هـ/ 2017م إلى مركز إصلاح أسري مع مركز شمل الذي يُعنى بحالات ما بعد الطلاق، وذلك بدعم من القطاع غير الربحي (مؤسسة الشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي). ولقد اعتبر أن هذا المركز يأتي استجابة للكثافة السكانية للمنطقة، ولأن إحصائيات وزارة العدل أظهرت" النسب المرتفعة والمخيفة للطلاق، وكذلك كثرة الخصومات والنزاعات بين أفراد الأسر لدى مراكز الشرطة والجهات الحقوقية الأخرى، مما يؤكد الحاجة إلى وسيلة تسهم بشكل مباشر في خفض هذه النسب، وكذلك حل الخلافات الزوجية والأسرية.

يعمل هذا المركز بدعم من مؤسسات القطاع غير الربحي، وبالتعاون مع جهات رسمية تقوم بإحالة القضايا إليه للقيام بمحاولات الإصلاح وهي:

- إمارة منطقة حائل.
- محكمة الأحوال الشخصية.
- النيابة العامة.
- الشرطة.
- هيئة حقوق الإنسان.
- وحدة الحماية الاجتماعية.
- الجمعيات الخيرية.
- هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المحكمة الجزائية.
- القضايا الخاصة.

وتمثلت أهم إنجازات المركز خلال عام 2018 حسب تقرير الجمعية فيما يلي:

- الاستشارات الحضورية: 105.
- الساعات الإصلاحية: 1222
- الجلسات الإصلاحية: 489
- إجمالي القضايا المحالة: 344
- القضايا المحالة من الجهات الرسمية: 97 تم النجاح في تحقيق الإصلاح في 77.31% منها.
- القضايا الخاصة: 247 تم النجاح في تحقيق الإصلاح في 81.2% منها.
- القضايا الزوجية: 267
- القضايا الأسرية: 65
- قضايا تهم الذكور: 127
- قضايا تهم الإناث: 218

وشمل فريق العمل في تلك الفترة (2018) سبعة عشر مصلحا، ومترجم إشارة، ومستشار قانوني وشرعي، ومُصلِحة أسرية، وأخصائي اجتماعي، وموظف إداري.

ويشير التقرير السنوي لجمعية التنمية الأسرية بحائل 2021-2022 إلى أنه تم تأسيس مكاتب لمركز الإصلاح بكل من مركز شرطة المنتزه ومركز شرطة العزيزية يقومان باستقبال حالات الخصومات والنزاعات الأسرية والزوجية ومتابعة الحوادث الناجمة عنها. وبلغ عدد هذه الحالات بالنسبة إلى المركز الرئيسي 70 حالة، و35 حالة بالنسبة إلى مركزي الشرطة. وصنّف التقرير أنواع الحالات التي عالجها المركز إلى: خلافات زوجية، وخلافات أسرية، وعقوق، وتعنيف، وأخرى.

ولقد أفاد رئيس مجلس إدارة الجمعية أن المركز يشهد عملية تطوير وإعادة هيكلة منذ 2022، وأنه تم الشروع في دعمه بفريق جديد من المصلحين وفق رؤية جديدة تتناسب مع التحولات الاجتماعية المستجدة.

كما أفاد أنّ الجمعية تعتزم أرشفة ملفات مركز (وفاق) ومركز (شمل) بما يحقق الاستفادة منهما، وتطوير نماذج البيانات المخصصة للعملاء والحرص على حسن تعبئتها بدقة وصدق. وتم تعزيز الإصلاح بانضمام مجموعة من المصلحين المتطوعين الذين سيشرعون في أداء مهامهم (في الفترة التي تلي تاريخ إنجاز هذا البحث). ويتركب هذا الفريق من إثنَيْ عشر عضوا موزعين كالآتي: مختصان في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وأربعة أعضاء من تخصصات علم النفس والتربية (مختصان في التربية والإرشاد النفسي، ومختص في السلوكيات الإدمانية، ومختص في إرشاد نفسي)، فضلا عن متخصصين اثنين في إدارة أعمال، وثلاثة متخصصين في الشريعة وأصول الدين، وموظف ذو تأهيل تعليمي ابتدائي كان قد عمل بالقطاع العسكري.

البيانات العامة للأزواج المعنيين بالصلح

في تحليلنا للملفات التي أمدنا بها المركز، انتقينا منها 213 ملفا يتوافر فيها أو في أكثرها شرط التجانس من حيث المتغيرات التي تتعلق بموضوع البحث.

جدول1: *المتقدمون للصلح حسب متغير النوع الاجتماعي:*

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة
ذكر	57	%27
أنثى	156	%73
المجموع	213	%100

يتبين أن المرأة هي الأكثر مبادرة بطلب الصلح، وقد يعود ذلك لكونها تمثل الطرف الأضعف في النزاعات الزوجية والأسرية، وهي الأكثر تعرضا إلى تأثيراتها السلبية سواء أثناء الحياة الزوجية أو بعد الطلاق.

جدول2:*توزيع ملفات الصلح حسب متغير الجنسية:*

الجنسية	التكرار	النسبة
سعودي	196	%92
غير سعودي	17	%8
المجموع	213	100%

يتضح من جدول (2) أن السعوديون والسعوديات يمثلوا الأغلبية الساحقة في ملفات طلب الصلح. ويُعتبر هذا الأمر بديهيا، إذ غالبا ما يتوجه المقيمون (غير السعوديين) إلى صيغ إصلاح أسري في بلدانهم حيث الجهات ذات الصلاحية في اتمام إجراءات الزواج والطلاق التي تخصهم.

جدول3: *توزيع ملفات الصلح حسب متغير السن: (120 ملف).*

م	الفئة العمرية	التكرار	النسبة	الرتبة
1	أقل من 20	02	%1.7	9
2	24-20	8	%6.6	7
3	29-25	17	%14	4
4	34-30	18	%15	3
5	39-35	27	%22.3	1
6	44-40	20	%16.5	2
7	49-45	12	%10	5
8	60-50	6	% 4.6	8
9	أكثر من 60	10	% 8.3	6
المجموع		120	%100	

يتبين من جدول (3) أن منحنى السن للمعنيين بملفات الصلح يبدأ بالصعود ابتدأ من الفئة العمرية 20-24 عاما، ليستقر بين 25-29 و30-34عاما ثم يرتفع بين 35-39 عاما، وبعد ذلك ينخفض ابتدأ من سن 40 عاما.

ويتناسب هذا المنحنى مع منحنى عدد سنوات الحياة الزوجية قبل حدوث الطلاق الذي تم استخلاصه من تحليل ملفات مركز "شمل" التابع للجمعية والذي يُعنى بمشكلات المطلقين. حيث تبين أن حالات الطلاق تبلغ ذروتها خلال الفترة بين 1 – 5 أعوام من الحياة الزوجية ثم تأخذ في الانحدار بعد مرحلة مسطحة بين 6 – 10أعوام فمرحلة 11 – 15 عاما.

ويتأكد هذا الاستنتاج في إجابات الاخصائيين الاجتماعيين خلال المقابلة التي نظمت معهم. فلقد قدروا منحنى تزايد المشاكل الزوجية حسب سنوات الحياة الزوجية، وذهبت إجاباتهم إلى أنّ السنوات الأربعة الأولى للزواج تمثّل فترة ذروة الخلافات الزوجية وأسندوا إليها أعلى درجة من سلم تقدير أضعف درجاته 1 وأعلاها 10.

جدول4:*تقدير فترة الزواج التي تتزايد فيها المشاكل الزوجية حسب الاخصائيين الاجتماعيين:*

سنوات الزواج	تقدير درجة حدة المشاكل الزوجية	الرتبة
أقل من سنة	2	4
من سنة إلى 4 سنوات	7.1	1
من 5 إلى 10 سنوات	6.1	2
15 سنة فما فوق	4.7	3

يتضح من جدول (4) أن هذه البيانات توحي بأنّ المراحل الأولى من الحياة الزوجية هي الأكثر عرضة إلى المشكلات الزوجية التي تؤدي إلى حالات الطلاق والانفصال وهي مرحلة إذ تمتد على العقد الأول من الحياة الزوجية فإنها تعكس مرحلة هشة يتعيّن التركيز عليها وقائيا.

المشكلات المعروضة للصلح ونتائجها

جدول5:*تشخيص الاخصائيين الاجتماعيين للمشكلات الأسرية في منطقة حائل ودرجة حدتها (سلم تقدير أضعف درجاته 1 وأعلاها 10):*

م	المشكلة	متوسط تقدير الحدة	الرتبة
1	عنف جسدي (ضرب، تعنيف...)	9	1
2	عنف لفظي (سب، شتم....)	8	3
3	عنف نفسي (ترهيب، تنمر، تجاهل، سخرية...)	8.5	2
4	التقاعس عن المسؤوليات الأسرية (متابعة الأبناء، القيام بالشؤون الأسرية، غياب الأب أو الأم أو كلاهما...)	7.5	5
5	انعدام التواصل داخل الأسرة (التشتت، عدم الاجتماع، عدم التحاور...)	7	7
6	المشاكل المادية (عدم انفاق، عدم القدرة على تلبية الرغبات....)	7.5	6
7	المشاكل مع الأقارب (الأسرة الموسعة،)	6	8
8	انحرافات سلوكية	6	9
9	مشاكل جنسية	5.5	10
10	تفكك أسري (الانفصال، طلاق، خلع...)	8	4

من جدول (5) يرشح من إجابات الاخصائيين الاجتماعيين خلال المقابلات عن سؤال يتعلّق بتقدير حدّة الخلافات بين الزوجين حسب

تكرارها، أنّ العنف بأنواعه وعلى رأسها العنف الجسدي، يمثل السبب الرئيس الذي يدفع الزوجين وهنا الزوجة أكثر إلى الاتجاه نحو الانفصال.

هذا الاستنتاج تؤكّده نتائج تحليل ملفات الصلح حسب متغيّر المشكلات الزوجية.

جدول6: *توزيع ملفات الصلح حسب متغير المشكلات الزوجية (227 ملفا):*

م	نوع المشكلة	التكرار	النسبة	الرتبة
1	عنف جسدي	41	%18.5	1
2	مشاكل متعلقة بالسكن	21	%9.2	4
3	مشاكل سلوكية	22	%9.8	3
4	عنف لفظي	26	%11.4	2
5	اهمال	17	%7.5	5
6	هجر	14	%6	7
7	استغلال مالي	11	%4.8	8
8	مشاكل مع الأسرة	10	%4.5	9
9	تقصير مالي	15	%6.5	6
10	مشاكل نفقة وحضانة	10	%4.5	10
11	مخدرات	8	%3.5	12
12	مشاكل جنسية	8	%3.6	11
13	تعدد الزوجات	7	%3	13
14	أوراق ثبوتية	5	%2.2	14
15	مغادرة الزوجة لبيت الزوجية	4	%1.7	15
16	تراجع عن إتمام الزواج	3	%1.3	16
17	طرد الزوجة من بيت الزوجية	2	%0.8	17
18	المرض	2	%0.8	18
19	السجن	1	%0.4	19
المجموع		227	%100	

تبيّن النتائج في جدول (6) أن هنالك تنوعا في المشكلات الزوجية التي تبلغ درجة من الحدة تتطلب التدخل للصلح تجنبا للطلاق أو لمزيد من التعقيدات عند إحالة بعضها على المحاكم في شكل شكاية جزائية. ويظهر العنف الجسدي في طليعة هذه المشكلات وأكثرها انتشارا وحدّة.

جدول7: *توزيع ملفات الصلح حسب متغير نتيجة محاولات الصلح (213 ملفا):*

نتيجة الصلح	التكرار	النسبة
تم	127	%59.6
تعذر	86	%40.4
المجموع	213	%100

تبين النتائج في جدول (7) أن مساعي الصلح نجحت في 59.6% من الملفات في حين باءت بالفشل بنسبة 40.4%. وتوحي هذه النسب بنجاح المركز في إصلاح ذات البين بين الأزواج المتنازعين؛ غير أن هذا الاستنتاج يساق بشيء من الحذر لأنه لا تتوفر بيانات حول مستقبل الصلح المبرم في الجمعية، ومدى توفر أسباب الاستمرار.

جدول8:*توزيع الملفات حسب متغير نوع الصلح (127 ملفا):*

م	نتيجة الصلح	التكرار	النسبة	المرتبة
1	التراجع عن الطلاق	47	%37	1
2	صلح بالطلاق	34	%27	2
3	صلح مشروط	25	%19.5	3
4	صلح لتسوية مشاكل ما بعد الطلاق	10	%8	4
5	صلح للعودة بعد الطلاق	2	%1.5	6
6	نتيجة غير واضحة	9	%7	5
المجموع		127	%100	

تبيّن من النتائج في جدول (8) أن الصلح بالتراجع عن الطلاق احتل المرتبة الأولى، يأتي بعده الصلح من أجل تحقيق الطلاق بصورة ودية. واحتل الصلح المشروط من أحد الزوجين المرتبة الثالثة، غير أن الصلح من أجل العودة إلى بيت الزوجية بعد الطلاق رسميا احتل المرتبة الأخيرة.

جدول9:*توزيع الملفات التي انتهت بتعذر الصلح حسب متغير المشكلات:*

م	المشكلة	التكرار	النسبة	المرتبة
1	عنف جسدي	24	%28	1
2	استغلال مالي	6	%7	2
3	مشاكل مع الأسرة	6	%7	3
4	عنف لفظي	5	%5.5	4
5	هجر	5	%5.5	5
6	المخدرات	4	%4.9	7
7	مشاكل سلوكية	4	%4.9	8
8	تعدد الزوجات	4	%4.9	9
10	مشاكل متعلقة بالسكن	4	%4.9	10
11	نفقة وحضانة	4	%4.9	11
12	مغادرة الزوجة لبيت الزوجية	5	%5.3	6
13	تقصير مالي	4	%4.2	12
14	اهمال	3	%4.1	13
15	أوراق ثبوتية	3	%3.5	14
16	مشاكل جنسية	2	%2	15
17	طرد الزوجة من بيت الزوجية	2	%2	16
18	المرض	1	%1.4	17
9	السجن	0	%0	18
المجموع		86	%100	

تبيّن من النتائج في جدول (9) أن العنف الجسدي احتل المرتبة الأولى في المشكلات الزوجية والأسرية التي يتعذر معها إتمام أي صيغة من صيغ الصلح. ولاريب فإن مشكلة العنف المنزلي تعد من أبرز المشكلات التي تعاني منها المجتمعات كافة. ولم تعد المرأة التي هي أكثر عرضة إلى هذا الايذاء تتقبل مواصلة العيش في ظروف التعنيف والامتهان، لما بلغته من مستوى تعليمي وتمكين اجتماعي وحقوق وحماية قانونية.

جدول10:*توزيع المشاكل التي انتهت بالصلح من أجل الطلاق*

م	المشكلة	التكرار	النسبة	المرتبة
1	عنف جسدي	5	%14.4	1
2	هجر	5	%14.6	2
3	مشاكل متعلقة بالسكن	3	%9.1	4
4	تقصير مالي	2	%7.3	9
5	استغلال مالي	2	%7.3	10
6	تراجع عن الزواج أو البناء	3	%7.6	7
7	مشاكل جنسية	3	%7.9	6
8	اهمال	2	%7.3	8
9	مشاكل سلوكية	3	%8.3	5
10	مشاكل مع الأسرة	1	%4.9	11
11	عنف لفظي	4	%12	3
12	المرض	1	%4.9	12
المجموع		34	%100	

تبيّن من النتائج في جدول (10) أن تحليل الملفات التي انتهت بالصلح من أجل الذهاب إلى طلاق بشكل توافقي أن مشكلة الهجر جاءت في المرتبة الأولى تلتها مشكلة العنف الجسدي بنسبة قريبة، وظهرت إلى جانبها مشكلات أخرى بدت مستعصية ومسببة للطلاق بشكل واضح هي مشاكل معيشية ذات بعد اقتصادي (مشاكل متعلقة بالسكن، والتقصير المالي، والاستغلال) ومشاكل أخرى ذات بعد سلوكي وجنسي.

جدول11:*أمثلة للصلح المشروط*

شروط الزوجة	شروط الزوج
- الكف عن العنف الجسدي	- حسن معاملة الزوج وأداء "حقوقه الشرعية"
- الكف عن العنف اللفظي	- الخروج بإذن
- احترام الزوجة ومعاملتها بالحسنى	- الامتناع عن مقابلة الضيوف الرجال الذين يكونون في ضيافة الزوج
- الكف عن التهديد بالطلاق أو التلفظ به	- عدم تدخل أهل الزوجة في شؤون الزوجين
- التعهد بتوفير سكن مستقل	- مراعاة ظروف الزوج المادية
- انتقال الزوج إلى العمل قريبا من أسرته	- تقسيط سداد الديون ومبالغ المراضاة
- العناية بالأطفال	
- السلوك الجنسي السوي	
- تخصيص مبلغ شهري مستقطع ويودع في حساب الزوجة	
- الإنفاق على الأسرة والأطفال	
- سداد الزوج لديونه تجاه الزوجة	
- تعويض مالي (مراضاة)	
- حق الزوجة في زيارة أهلها	
- عدم منع أهل الزوجة من زيارة ابنتهم	
- حق الزوجة في لقاء صديقاتها	
- احترام ظروف عمل الزوجة	
- مواصلة الدراسة	
- قيادة السيارة وحقها في التنقل والخروج من البيت	
- عدم تدخل الأسرة في شؤون الزوجين	
- استخراج أوراق ثبوتية	
- العلاج من التعاطي	
- الطلاق طلقة واحدة	
- استخراج صك الطلاق	
- النفقة والحضانة وزيارة الأبناء	
- المساواة مع الزوجة الأخرى	
- عدم الحرمان من الانجاب	

أظهر جدول (11) أن خطاب الأخصائيين الاجتماعيين خلال المقابلات وجود شروط متنوعة يقدمها كلا الطرفين للصلح. ورشح من تحليل أكثر الشروط تكرارا في إجابات الأخصائيين بعد تجميعها وفق أصناف معينة أنّ شروط المتزوجات أكثر من شروط المتزوجين وأنّ بين تلك الشروط اختلافا في النوع مرتبط بمتغير النوع الاجتماعي، ولكن أيضا مرتبط كما ذكر الأخصائيون بهشاشة وضعية المرأة اجتماعيا وببعض التقاليد الاجتماعية رغم ما تحقق لها من مكاسب.

يؤكد هذا الجدول ما خلصت إليه الجداول السابقة من ترتيب للدوافع التي تشكل القابلية للطلاق، حيث يبقى العنف بأشكاله المختلفة في المرتبة الأولى تليه مشكلات علائقية وسلوكية (التهديد، العلاقة الجنسية غير السوية...) ثم تأتي مشكلات التضييق على الحريات الفردية المشروعة للزوجة (لقاء أفراد أسرتها الموسعة وصديقاتها، قيادة السيارة،) يضاف إليها عرقلة مواصلة الدراسة أو عدم مراعاة ظروف العمل، إلى جانب المشكلات الاقتصادية وتقاسم المسؤوليات الأسرية والتعاون في أدائها.

أما الشروط التي يضعها الأزواج فإنها تتعلق أساسا في علاقة الزوجة بالمحيط الخارجي والذي يتجسم في ممارسة الزوجة لنشاطات خارج حدود البيت (عمل، دراسة، تنقلات، لقاءات، زيارات...)، أو اتصالها بمن هم من خارج الأسرة (الخروج بدون إذن من الزوج، مقابلة الضيوف الأغراب الذين يزورون زوجها...)؛ كما تشمل الشروط علاقة الزوجة بأسرتها لا سيما عندما تتدخّل في الشؤون الداخلية للزوجين، فضلا عن مطالبة الأزواج زوجاتهم بمراعاة امكانياتهم المادية وظروف عملهم.

مناقشة استنتاجات البحث

خلص هذا البحث إلى تأكيد: أهمية الوساطة الأسرية في الوقاية من الطلاق أو، إن تعذر ذلك، تيسير مجرياته للتخفيف من آثاره باعتبار أنّ المشكلات الأسرية مهما بلغت درجة حدتها هي جزء من الحياة الزوجية، وهي أحداث صعبة ومؤلمة يجب التعامل معها كحالات خصوصية، لكل حالة ظروفها وسماتها. هذا ما أشارت إليه دراسات عديدة شددت على فكرة إعطاء الفرصة للأزواج لحل مشكلاتهم قبل الوصول إلى الطرق المسدودة، ودعمهم في التعامل مع التقلبات الملازمة للعلاقات الزوجية. ذلك أنه تبين أن تأثير الخلافات الخطيرة والمستعصية يطال حوالي ثلث الأزواج المهددين بالطلاق، بالإضافة إلى أنه كان بالإمكان تجنب الكثير من حالات الطلاق التي لم يكن منها بد (Ambert, 2009).

يندرج هذا الاستنتاج أيضا في الاتجاهات الحديثة في علم اجتماع الأسرة التي صارت تنظر إلى الزواج والطلاق في إطار خصوصيات العلاقة الشخصية التي تجمع بين الزوجين، ذلك بأنه رغم أن مؤسستي العائلة والزواج كانتا وستظلان المحور الرئيسي للحياة الإنسانية، فإنهما تعرضتا إلى موجات التغيير المستمر من ناحية التكوين، والتوجهات، والحجم، وتعدد أشكال العلاقات والتفاعلات والارتباطات فيهما (Kaufmann,2010).

من هذه الوجهة، يبدو "الشعور العائلي" شرطا لاستمرار بُنى القرابة والأسرة بوصفها "جسما" لكونه مبدأ عاطفيا ملازما "للتماسك" على معنى " الانخراط الحيوي في وجود مجموعة أسرية وتَبنّي مصالحها". هذا "العمل الإدماجي" ضروري بالنسبة إلى وجود الأسرة واستمرارها، لذلك كان لزاما عليها أن تشتغل "كجسم" من ناحية، ومن ناحية أخرى "كحقل" له علاقات قوة مادية واقتصادية ولاسيما رمزية...هنالك قوة "انصهار Fusion(شعورية وعاطفية خصوصا) يجب أن تعمل دائما لمواجهة "قوى الانقسام" Fission أو تعويضها (Bourdieu, 1993, p. 34).

حديثو الزواج هم أكثر تعرضا إلى المشكلات الأسرية التي قد تبلغ من الحدة ما ينتهي بها إلى المضي قدما في طريق الانفصال والقطيعة. فبداية الحياة الزوجية هي من أكثر الفترات دقة وصعوبة لما تستوجبه من مثابرة على التأقلم والتحمل. لقد استخدم بعض علماء الاجتماع مصطلح "الدورة الزوجية" للتأكيد على أن الزواج تجربة حياتية ونسق متحرك هدفها بلوغ الاستقرار الأسري. وعادة ما تتكون هذه الدورة من 3 مراحل تبدأ بمرحلة الاكتشاف والتعرف، ثم مرحلة الغموض، فمرحلة الاستقرار والانسجام. فبعد الاقتران، الذي هو لحظة عاطفية، يظهر الشعور بالقلق الناجم عن إعادة تشكيل الهوية (من أعزب/عزباء إلى زوج وشريك)، وتأتي مرحلة من الغموض والبحث عن التوازن من خلال الانخراط التدريجي في الحياة الزوجية والأسرية، ليصل الزوجان بعد ذلك إلى مرحلة ما يسميها "كوفمان" (Kaufman, 2010) الرفاهية التي هي نتيجة الاستقرار والتعود. ومن هذه الوجهة تتبين أهمية مرافقة حديثي الزواج وإحاطتهم ببرامج الإرشاد والتدريب على إدارة الأزمات الأسرية والتدخل المبكر لحلها وتجاوزها.

الوساطة الأسرية آلية رسمية من الآليات التي تعتمدها الدولة الحديثة لتحقيق التماسك الاجتماعي وتنظيم الحياة الزوجية من منطلق تجسيم القيم الإصلاحية في ثقافة المجتمع؛ وهي بالتالي تحتاج إلى ترسيخها كإجراء رسمي ضمن المنظومة القضائية، في إطار التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالسياسة الاجتماعية. فالأسرة كما أوضح ذلك "بورديو" (1993) نتاج عمل طويل من البناء القانوني–السياسي الذي هو من صميم وظائف الدولة (Bourdieu,1993, p. 35).

التأكيد على الدور الوقائي الذي يمكن للوساطة الأسرية القيام به من خلال نجاحها في الوصول بأكثر من نصف الحالات التي تقدمت إلى الصلح ضمن مركز "وفاق" إلى اتفاقات صلح، وبالتالي يبرز الدور الكبير الذي يقوم به المجتمع المدني والقطاع غير الربحي في هذا المجال. ولا غرو في ذلك فالجمعيات المعنية بالخدمات الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى من التوزيع النسبي لمؤسسات القطاع غير الربحي (الهيئة العامة للإحصاء، 2018، ص 11).

بيّن البحث سواء من خلال تحليل ملفات الصلح أو مقابلات الأخصائيين في المركز أنّ العنف الأسري من أخطر المشكلات التي تهدد الأسرة؛ وتتقاطع هذه المعاينة مع إحصائيات السجل الوطني السعودي لحالات العنف والإيذاء، حيث تم في عام 2020 تسجيل ارتفاع في هذه الحالات مقارنة بسنوات 2017–2020، كما تبين أن ضحايا الإيذاء الجسدي هن الإناث بنسبة (96.5%) مقارنة بالذكور (3.5) (المجلس الصحي السعودي، 2020). من أجل ذلك بات من الملح أكثر فأكثر إيلاء أهمية بل الأولوية لإيجاد حلول لمشكلة الأسري لكونها تستأثر لوحدتها بأعلى نسب أسباب الطلاق.

مازالت درجة الوعي منقوصة لدى الرجل والمرأة على حد سواء بأهمية استيعاب التطورات الاجتماعية لوضع المرأة ومكانتها التي اكتسبتها في المجتمع، ومازال التفاعل المتوازن مع هذا السياق الجديد متعثرا. لقد بينت الدراسة الميدانية أن صعوبة التأقلم مع التغيير الاجتماعي وتداعياته على الأسرة إيجابا وسلبا هي من أسباب الخلاف والنزاع الأسري، لذلك وجب على المرأة أن تستثمر مسارات التمكين ومكاسب الانفتاح بشكل إيجابي ومتوازن بين خصوصيات المجتمع ومتطلبات الواقع الجديد؛ ومن جانب آخر وجب على الرجل أن يدرك أهمية التغيير والتطور الذي يخدم الأسرة والمجتمع في إطار من التعاون وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

وفي نهاية هذا البحث نتقدم بالشكر والتقدير إلى عمادة البحث العلمي بجامعة حائل حيث أن "هذا البحث تم دعمه من قبل عمادة البحث العلمي بجامعة حائل، المملكة العربية السعودية" برقم (RD- 21136).

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفين أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

المراجع

آل مسعود، علي يحي. (2019). الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية. *مجلة القراءة والمعرفة*، جامعة عين شمس، (19) 264،208-239. https://doi.org /10.21608/MRK.2019.98684

بلاق، محمد. (2022). دور الوسائل البديلة في حل منازعات الزواج المختلط. *مجلة الدراسات القانونية*، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1(9)، 469-490. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/9/1/191333

بونكاب، وفاء. (2017). آليات تفعيل نظام الوساطة الأسرية. *مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية*، 5، 283-292.

جمعية إرشاد التنمية الأسرية بأبها. https://ershadabha.org.sa/ . تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022

جمعية أسرة التنمية الأسرية ببريدة. (2022). المملكة العربية السعودية. https://store.osrah.sa. تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة. https://almawaddah.org.sa/service/63.تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

جمعية المودة للتنمية الأسرية. https://almawaddah .org.sa/research/87.. تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

جمعية توافق للإصلاح الأسري بمنطقة المدينة المنورة. https://www.tawafoq.org/pages/projects/ .تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

جمعية مودة الرياض. https://www.mawaddah.org.sa/page/who-we-are. تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

جمعية وئام للتنمية الأسرية الدمام المنطقة الشرقية. https://www.weaam.org.sa/aboutus/msarat/. تاريخ الاسترجاع: 10/12 /2022.

الخليفي، منى جاسم. (2016). عرض تجربة قطر في الوساطة والإصلاح الأسري"، المؤتمر الدولي *الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري*، المغرب 7-8 أكتوبر 2015. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية) https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf .165-142.

الربيش، عبد العزيز بن محمد بن عثمان. (2014). الوساطة القضائية. *مجلة العدل*، 64(16)، 269-310. https://search.emarefa.net /detail/BIM-684405

زاهر، هدى عطا. (2016). الوساطة والإرشاد الأسري بجمهورية مصر العربية. المؤتمر *الدولي الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري*، المغرب 7-8 أكتوبر 2015، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

زيدان، عبد النور؛ طحطاح، علال. (2022). الوساطة الجزائية في الجرائم الأسرية بين العموم والخصوص. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، جامعة زيان عاشور الجلفة، جامعة زيان عاشور الجلفة، 7(2) 835-852. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/434/7/2/189363

السويداء، مها بنت سالم بن إبراهيم. (2021). الأحكام القضائية الخاصة بالمرأة: نماذج من الأحوال الشخصية. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة حائل، ع 9، 203-222. https://uohjh.com/fulomeg /2021/05/Issue9.pdf

الشهري، أسماء بنت جازع. (2019). دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الأسرية في المحاكم. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، جامعة الملك سعود، 62(4)، 371-397. https://journals.ekb.eg/article_172596 _5fef47f411281297333a152ede0b0031.pdf

عبد الحليم، جيهان الطاهر محمد. (2021). دور الوساطة الأسرية في حل النزاعات بين الزوجين "دراسة فقهية". *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، 85، 922-968.

علال، آمال. (2021). الوساطة كوسيلة لحل النزاعات الأسرية بين الموروث الثقافي والواقع القانوني. *المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد*. (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2(6)، 36-59. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle /570/6/2/184365

العنزي، نورة. (2018). الاحتياجات التدريبية للأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع المشكلات الأسرية: دراسة ميدانية مطبقة على مكاتب الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية. *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية*، جامعة نواكشوط، 32،(7)- https://doi.org/10.12816/0050392.61

الغامدي، بشائر محمد عائض. (2021). *دور الأخصائي الاجتماعي في الاصلاح الأسري*: دراسة تطبيقية على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة.، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.

الغامدي، شهد حمدان خرصان. (2022). "مستوى ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة بمراكز الصلح في محكمة الأحوال الشخصية بجدة. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 1(71)، 151-178. https://doi.org/10.21608/EGJSW.2022 .116013.1054

الفريخ، أمل بنت فيصل مبارك. (2014). توصيف أدوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية للتعامل مع المشكلات الأسرية من منظور العلاج الأسري. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 1(51)، 103-142. https://doi.org/10.21608/EGJSW.2014.178903.

القحطاني، مسفر بن حسن. (2014). الوساطة المنتهية بالصلح ودورها في تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية. *مجلة العدل*، (66)، 193-248. http://repository.hess.sa/xmlui/handle/123456789 /301

الكفيري، وداد محمد صالح. (2022). فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى المتمركز حول العميل في خفض مستوى الوحدة النفسية وتنمية حب الحياة لدى المطلقات. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، (30) 2، 100-121. https://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/3998

لوبرانس فريديريك، فيران-بونفيل مود. (2016). تطور الوساطة الأسرية في فرنسا، (المؤتمر الدولي *الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري*، المغرب 7-8 أكتوبر 2015. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

لوبيس، أماني برهان الدين. (2016). جهاز الوساطة بإندونيسيا. المؤتمر الدولي *الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري*، المغرب 7-8 أكتوبر 2015. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

المجلس الصحي السعودي وبرنامج الأمان الأسري الوطني. (2020). *تقرير السجل الوطني لحالات الإيذاء والإهمال في القطاع الصحي لعام 2020م*. https://shc.gov.sa/Arabic/NationalCommittees/NC07/Pages/default.aspx

مجلس شؤون الأسرة. (2022). المملكة العربية السعودية https://fac.gov.sa/web/upload_dir/content/16413 79190.pdf .. تاريخ الاسترجاع: 12/10/ 2022.

المهدي، محمد. (2016). مقومات الوساطة الأسرية الناجحة: شذرات في معالم البناء وآليات التفعيل. *مجلة القضاء المدني*، المغرب، (7)14، 99-118.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2022). المملكة العربية السعودية. https://laws.boe.gov.sa/ . تاريخ الاسترجاع: 12/10/ 2022.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). المملكة العربية السعودية. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1# تاريخ الاسترجاع: 12/10/ 2022.

الهيئة العامة للإحصاء. (2018). مسح منشآت القطاع غير الربحي 2018. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية. https://www.stats.gov.sa/sites de ault/files/nshr_msh_mnshat_lqt_gyr_lrbhy_2 18_0.pdf

الهيئة العامة للإحصاء. (2020). إحصاءات الزواج والطلاق 2000م. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية. https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Marriage%20and%20Divorce%20Statistics%202020%20AR.pdf

الورغي، مليكة. (2016). *الوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات العائلية*. المؤتمر الدولي الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري، المغرب 7-8 أكتوبر 2015، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

وزارة العدل. المملكة العربية السعودية. (2022). https://laws.moj.gov.sa/ ، تاريخ الاسترجاع: 12/10/ 2022.

وزارة العدل، مركز المصالحة، المنصة الرقمية تراضي، المملكة العربية السعودية. https://taradhi.moj.gov.sa/ تاريخ الاسترجاع: 12/10/ 2022.

References

Abd al-Ḥalīm, Jīhān al-Ṭāhir Muḥammad. (2021). Dawr al-Wasāṭah al-usarīyah fī ḥall al-nizā‘āt bayna al-zawjayn "dirāsah fiqhīyah". Majallat Jāmi‘at Umm al-Qurá lil-‘Ulūm al-shar‘īyah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, 85, 922-968.

Abdehalim, J. M. (2021). Dawr alwasata alusaria fi hal anniza’at bein ezawjein: dirasatun feqhia. Majalatu jamiatu om elqura lilum ashariati waddirasat elslamia, 85, 922-968.

Āl Mas‘ūd, ‘Alī Yaḥyá. (2019). al-iḥtiyājāt al-Tadrībīyah lil-Akhiṣā’īyīn al-Ijtimā‘īyīn al-‘āmilīn bi-maḥākim al-aḥwāl al-shakhṣīyah fī muwājahat al-‘unf al-usarī : dirāsah muṭabbaqah ‘alá al’khṣā’yyn al-Ijtimā‘īyīn al-‘āmilīn bi-maḥākim al-aḥwāl al-Shakhṣīyah al-tābi‘ah li-Wizārat al-‘Adl bi-al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah. Majallat al-qirā’ah wa-al-ma‘rifah, Jāmi‘at ‘Ayn Shams, (19) 208, 264-239. https : / / doi. org / 10. 21608 / MRK. 2019. 98684

Alaijtimaeiat altaabiat liwizarat aladl fi almamlaka al arabia al saudia. Majalat aldirasat altarikhiat walaijtimaeiati, Jamia’t Nawakshut, 32, 7-61. https://doi.org/10.12816/0050392

Al-‘Anzī, Nūrah. (2018). al-iḥtiyājāt al-Tadrībīyah ll’khṣā’y al-ijtimā‘ī alladhī yt‘āml ma‘a al-mushkilāt al-usarīyah : dirāsah maydānīyah muṭabbaqah ‘alá Makātib al-khidmah al-ijtimā‘īyah al-tābi‘ah li-Wizārat al-‘Adl fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah. Majallat al-Dirāsāt al-tārīkhīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, Jāmi‘at Nuwākshūṭ, 32, (7) - 61. https : / / doi. org / 10. 12816/0050392

Aleinzi, N. (2018). Al ehtiajat altadribiat lil'akhissayi al ejtimaeii aladhi yata’amal ma’a almushkilat al usaria: dirasat maydania mutbaqa ala makatib alkhidma

Alferikh, A. M. (2014). Tawsif adwar al akhisai’in al ejtimaiyn bilmahakim alshareiat liltaeamul ma’a almushkilat al'usariat min mandhur alilaj al'usri. Majalat alkhidmat alaijtimaiat, Aljamia almasria lilakhesaiyin alejtimai'in, 51(1), 103-142. https://doi.org/10.21608/EGJSW.2014.178903

Alfrykh, Amal bint Fayṣal Mubārak. (2014). tawṣīf adwār al’khṣā’yyn al-Ijtimā‘īyīn bi-al-maḥākim al-shar‘īyah lil-ta‘āmul ma‘a al-mushkilāt al-usarīyah min manẓūr al-‘ilāj al-usarī. Majallat al-khidmah al-ijtimā‘īyah, al-Jam‘īyah al-Miṣrīyah lil-Akhiṣā’īyīn al-Ijtimā‘īyīn, (51) 1, 103-142. https : / / doi. org / 10. 21608 / EGJSW. 2014. 178903

Alghamdi, B. A. (2021). Dawr al'akhissai alaijtimai’I fi alasilah al'usri: dirasat tatbiqiat ealaa eayinat min al'akhi-saayiyayn alaijtimaeiiyn aleamilin fi mahakim al'ahwal al-shakhsiat bialmamlakat alearabiat alsaeudiati. Risalat majistir ghayr manshuratin., kuliyat aladab waleulum al'i-insaniati, Jamieat almalik eabd aleaziz.

Alghamdi, C. K. (2022). Mustawa mumarasat alakhisai ali-jtimai li amalyati alwasatat bimarakez asolh fi mahkamat alahwal ashakhya bijeda. Majalat alkhidma alaijtamaia, Aljamia almasria lilakhesai'n alijtimai'n, (1)71, 151-178. https://doi.org/10.21608/EGJSW.2022.116013.1054

Al-Ghāmidī, Bashā’ir Muḥammad ‘Ā’iḍ. (2021). Dawr al-akhiṣṣā’ī al-ijtimā‘ī fī al-iṣlāḥ al-usarī : dirāsah taṭbīqīyah ‘alá ‘ayyinah min al’khṣā’yyn al-Ijtimā‘īyīn al-‘āmilīn fī Maḥākim al-aḥwāl al-shakhṣīyah bi-al-Mamlakah al-

Al-Maseud, A. Y. (2019). Alaihtiajat altadribiat lil'akhisaayiyiyn alaijtimaeiiyn aleamilin bimahakim al'ahwal alshakhsiat fi muajahat aleunf al'usari: Dirasat mutbaqat ealaa al'akhisaayiyayn alaijtimaeiiyn aleamilin bimahakim al'ahwal alshakhsiat altaabieat liwizarat aleadl bialmamlakat alearabiat alsaeudiati". Majalat alqira'at walmaerifa, Jamieat eayn shams, (19)208, 239-264. https://doi.org/10.21608/MRK.2019.98684

Alqahtani, M. H. (2014). Alwisatat almuntahiat bialsulh wadawruha fi taswiat almunazaeat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. Majalat aladl, 66, 193-248. http://repository.hess.sa/xmlui/handle/123456789/301

Al-Qaḥṭānī, Musfir ibn Ḥasan. (2014). al-Wasāṭah al-muntahīyah bālṣlḥ wa-dawruhā fī taswiyat al-munāza'āt fī al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. Majallat al-'Adl, (66), 193-248. http : / / repository. hess. sa / xmlui / handle / 123456789/ 301

Alrabish, A. M. (2014). Alwisatat alqadayiya. Majalat aladl, (16)64, 269-310. https://search.emarefa.net/detail/BIM-684405

Al-Rubaysh, 'Abd al-'Azīz ibn Muḥammad ibn 'Uthmān. (2014). al-Wasāṭah al-qaḍā'īyah. Majallat al-'Adl, (16) 64, 269-310. https : / / search. emarefa. net / detail / BIM-684405

Alshahri, A. J. (2019). Dawr alkhidmat aliajtimaeiat fi hali almushkilat al'usariat fi almahakimi. Majalat alkhidmat alaijtimaeiat , Jamiatu almalik saud, (4)62, 371-397. https://journals.ekb.eg/article_172596_5fef47f411281297333a152ede0b0031.pdf

Al-Shahrī, Asmā' bint Jāzi'. (2019). Dawr al-khidmah al-ijtimā'īyah fī ḥall al-mushkilāt al-usarīyah fī al-maḥākim. Majallat al-khidmah al-ijtimā'īyah, Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, (4) 62, 371-397. https : / / journals. ekb. eg / article _ 172596 _ 5fef47f411281297333a152ede0b0031. Pdf

Alsuwayda', M. I. (2021). Al'ahkam alqadayiyat alkhasat bialmar'ati: namadhij min al'ahwal alshakhsiati. Majalat aleulum al'iinsaniat, Jamieat hayili, (3)9, 203-222. https://uohjh.com/fulomeg/2021/05/Issue9.pdf

Al-Suwaydā', Mahā bint Sālim ibn Ibrāhīm. (2021). al-aḥkām al-qaḍā'īyah al-khāṣṣah bi-al-mar'ah : namādhij min al-aḥwāl al-shakhṣīyah. Majallat al-'Ulūm al-Insānīyah, Jāmi'at Ḥā'il, 'A 9, 203-222. https : / / uohjh. com / fulomeg / 2021/05 / Issue9. Pdf

Al-Warghī, Malīkah. (2016). al-Wasāṭah ka-wasīlah badīlah li-ḥall al-nizā'āt al-'ā'ilīyah. al-Mu'tamar al-dawlī al-Wasāṭah al-usarīyah wa-dawruhā fī al-istiqrār al-usarī, al-Maghrib 7-8 Uktūbir 2015, Wizārat al-Taḍāmun wa-al-mar'ah wa-al-usrah wa-al-tanmiyah al-ijtimā'īyah. https : / / social. gov. ma / wp-content/ uploads / 2020/08 / Brochure-NoteProgAbstr-Conf % C3 % A9rence _ Ar _ 0. Pdf

Alwerghi, M. (2016). Alwisatat kawasilat badilat lihali al-nizaeat aleayiliati. Almutamar alduwalii alwisatat al'usariat wadawriha fi alaistiqrar al'usari, almaghrib 7-8 'uktubar 2015, Wizarat altadamun walmar'at wal'usrat waltanmiat alaijtimaeiati. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

Ambert, A.-M. & Vanier Institute of the Family. (2009). Divorce : facts causes & consequences (3rd ed.). Vanier Institute of the Family. Retrieved 12 /12/2022 from. http://lpintrabp.parl.gc.ca/lopimages2/bibparlcat/23000/Ba445478.pdf.

Blakey, R, (2021). "The Conceptualisation of Family Mediation: Access to justice after LASPO. PhD Thesis,

Blāq, Muḥammad. (2022). Dawr al-wasā'il al-badīlah fī ḥall munāza'āt al-zawāj al-mukhtalaṭ. Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah, Jāmi'at Sa'īdah al-Duktūr Mawlāy al-Ṭāhir-Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, (9) 1, 469-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah, Risālat mājistīr ghayr manshūrah., Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah, Jāmi'at al-Malik 'Abd al-'Azīz.

Al-Ghāmidī, Shahd Ḥamdān al-Kharṣān. (2022). "mustawá mumārasat al-akhiṣṣā'ī al-ijtimā'ī li-'amalīyat al-Wasāṭah bi-marākiz al-Ṣulḥ fī Maḥkamat al-aḥwāl al-shakhṣīyah bi-Jiddah. Majallat al-khidmah al-ijtimā'īyah, al-Jam'īyah al-Miṣrīyah lil-Akhiṣā'īyīn al-Ijtimā'īyīn, (71) 1, 151-178. https : / / doi. org / 10. 21608 / EGJSW. 2022. 116013. 1054

Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Iḥṣā'. (2018). Masḥ munsha'āt al-qiṭā' ghayr alrbḥy 2018. al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Iḥṣā', al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. https : / / www. stats. gov. sa / sites / default / files / nshr _ msh _ mnshat _ lqt _ gyr _ lrbhy _ 2 18 _ 0. pdf

Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Iḥṣā'. (2020). Iḥṣā'āt al-zawāj wa-al-ṭalāq 2000M. al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Iḥṣā', al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. https : / / www. stats. gov. sa / sites / default / files / Marriage % 20and % 20Divorce % 20Statistics % 202020 % 20AR. Pdf

Alkafiri, W. M. (2022). Faeiliat barnamaj 'iirshadiun yastanid 'iilaa almutamarkiz hawl aleamil fi khafd mustawaa alwahdat alnafsiat watanmiat hubi alhayaat ladaa almutlaqati. Majalat jamieat babil lileulum alinsaniati, (30)2, 100-121. https://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/3998

Alkfyry, Widād Muḥammad Ṣāliḥ. (2022). fā'ilīyat Barnāmaj irshādī ystnd ilá almtmrkz ḥawla al-'Amīl fī khafḍ mustawá al-Waḥdah al-nafsīyah wa-Tanmiyat ḥubb al-ḥayāh ladá al-muṭallaqāt. Majallat Jāmi'at Bābil lil-'Ulūm al-Insānīyah, (30) 2, 100-121. https : / / www. journalofbabylon. com / index. php / JUBH/ article / view / 3998

Alkhalifi, M J. (2016). Earad tajribat qatar fi alwisatat wal'iislah al'usri , (almutamar alduwalii alwisatat al'usariat wadawruha fi alaistiqrar al'usarii, almaghrib 7-8 'uktubar 2015. wizarat altadamun walmar'at wal'usrat waltanmiat alaijtimaeiati) .142-165. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

al-Khulayfī, Munā Jāsim. (2016). 'arḍ tajribat Qaṭar fī al-Wasāṭah wa-al-iṣlāḥ al-usarī ", al-Mu'tamar al-dawlī al-Wasāṭah al-usarīyah wa-dawruhā fī al-istiqrār al-usarī, al-Maghrib 7-8 Uktūbir 2015. Wizārat al-Taḍāmun wa-al-mar'ah wa-al-usrah wa-al-tanmiyah al-ijtimā'īyah). 142-165. https : / / social. gov. ma / wp-content /

Allal, A. (2021). Alwisatat kawasilat alnizaeat al'usariat bayn almawruth althaqafii walwaqie alqanunii. Almajalat Al-mutawasitia lilqanuni walaiqtisadi, Jamieat abubikr bilqayd tilmisan, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiat, (6)2, 36-59. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/570/6/2/184365

Allāl, Āmāl. (2021). al-Wasāṭah ka-wasīlah li-ḥall al-nizā'āt al-usarīyah bayna al-mawrūth al-Thaqāfī wa-al-wāqi' al-qānūnī. al-Majallah al-Mutawassiṭīyah lil-qānūn wa-al-iqtiṣād. (Jāmi'at abwbkr Balqāyid Tilimsān-Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah. (6) 2, 36-59. https : / / www. asjp. cerist. dz / en / downArticle / 570/6 / 2/184365

Almahdi, M. (2016). Muqawimat alwisatat al'usariat alnaajihati: shadharat fi maealim albina' wa aliat altafeil. Majalatu alqadha' almadani, (7) 14, 99-118.

Al-Mahdī, Muḥammad. (2016). Muqawwimāt al-Wasāṭah al-usarīyah al-nājiḥah : Shadharāt fī Ma'ālim al-binā' wa-ālīyāt al-Taf'īl. Majallat al-qaḍā' al-madanī, al-Maghrib, (7) 14, 99-118.

Al-Majlis al-ṣiḥḥī al-Sa'ūdī wa-barnāmaj al-Amān al-usarī al-Waṭanī. (2020). taqrīr al-Sijill al-Waṭanī li-ḥālāt al-īdhā' wa-al-ihmāl fī al-qiṭā' al-ṣiḥḥī li-'ām 2020m. https : / / shc. gov. sa / Arabic / NationalCommittees / NC07 / Pages / default. Aspx

duwalii alwisatat al'usariat wadawriha fi alaistiqrar al'usari, almaghrib 7-8 'uktubar 2015, Wizarat altadamun walmar'at wal'usrat waltanmiat alaijtimaeiati. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

Lubis, A, B. (2016). Jihaz alwisatat bi'iindunisia. Almutamar alduwalii alwisatat al'usariat wadawruha fi alaistiqrar al'usari, almaghrib 7-8 'uktubar 2015. Wizarat altadamun walmar'at wal'usrat waltanmiat alaijtimaeiati. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

Lwbrāns frydyryk, fyrān-bwnfyl Mūd. (2016). Taṭawwur al-Wasāṭah al-usarīyah fī Faransā, (al-Mu'tamar al-dawlī al-Wasāṭah al-usarīyah wa-dawruhā fī al-istiqrār al-usarī, al-Maghrib 7-8 Uktūbir 2015. Wizārat al-Taḍāmun wa-al-mar'ah wa-al-usrah wa-al-tanmiyah al-ijtimā'īyah. https : / / social. gov. ma / wp-content/ uploads / 2020/08 / Brochure-NoteProgAbstr-Conf % C3 % A9rence _ Ar _ 0. Pdf

Lwbys, Amānī Burhān al-Dīn. (2016). Jihāz al-Wasāṭah bi-Indūnīsiyā. al-Mu'tamar al-dawlī al-Wasāṭah al-usarīyah wa-dawruhā fī al-istiqrār al-usarī, al-Maghrib 7-8 Uktūbir 2015. Wizārat al-Taḍāmun wa-al-mar'ah wa-al-usrah wa-al-tanmiyah al-ijtimā'īyah. https : / / social. gov. ma / wp-content/ uploads / 2020/08 / Brochure-NoteProgAbstr-Conf % C3 % A9rence _ Ar _ 0. Pdf

Mackova, J., Veselska, D. Z., Bobakova, F. D., Geckova, M. A., Van Dijk, J. P., and Reijneveld, S. A. (2019). Crisis in the Family and Positive Youth Development: The Role of Family Functioning. Int J Environ Res Public Health. 16(10), 1678. doi:10.3390/ijerph16101678

Majlis Shu'ūn al-usrah. (2022). al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah https : / / fac. gov. sa / web / upload _ dir / content / 1641379190. pdf .. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Mohammed, S.I., & Zakour, R. S. (2019). Self-efficacy for couples and family crisis management in Saudi Society. Hermes, 8 (4), 173-199. https://journals.ekb.eg/article_112364.html

Murphy, J. C., Katz, L.M., and Rubinson, R. (2015). Family mediation : theory and practice. Second Edition. LexisNexis. San Francisco. https://cap-press.com/pdf/9781632809490.pdf

Myer, R. A., Williams, R. C., Haley, M., Brownfield, J. N., McNicols, K. B., & Pribozie, N. (2014). Crisis Intervention with Families: Assessing Changes in Family Characteristics. The Family Journal, 22(2), 179–185. https://doi.org/10.1177/1066480713513551

ord Press, New York.

Payne, J. D. (2010). Training Materials on Family Mediation". SSRN Electronic Journal. DOI:10.2139/ssrn.1639527

Roberts, M, (2008). Mediation In Family Disputes Principles of Practice, Ashgate Publishing Company, USA. https://khanahmadli.files.wordpress.com/2019/01/mediation-in-family-dispute.pdf

Sheykhi, M.T. (2020). World Perspective of Divorce in Selected Countries: A Sociological Appraisal. World Family Medicine, 18(6): 66-70. http://www.mejfm.com/June%202020/Divorce.pdf

Solomon, V. E. (1983). Divorce Mediation: A New Solution to Old Problems. Akron Law Review, 16(4), Article 5. Retrieved from https://ideaexchange.uakron.edu/akronlawreview/vol16/iss4/5

Tapia, C. (2010). La médiation : aspects théoriques et foisonnement de pratiques. Connexions, 1 (93), 11-22. https://www.cairn.info/revue-connexions-2010-1-page-11.htm

490. https : / / www. asjp. cerist. dz / en / downArticle / 137/9 / 1/191333

Bourdieu, P. (1993). À propos de la famille comme catégorie réalisée'. Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 100, 32-36. https://www.persee.fr/docAsPDF/arss_0335-5322_1993_num_100_1_3070.pdf

Bulaq, M. (2022). Dawr alwasail albadilati fi hali munazaeat alzawaj almukhtaliti. Majalat aldirasat alhuquqia, Jamieat saeidat alduktur mawlay altaahir - kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiat, (9) 1, 469-490. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/9/1/191333

Bunkab, W. (2017). Aliat tafeil nizam alwisatat al'usariati. Majalat almutawasit lidirasat alqanuniat walqadayiyat, 5, 283 - 292.

Bwnkāb, Wafā'. (2017). ālīyāt Taf'īl Niẓām al-Wasāṭah al-usarīyah. Majallat al-Mutawassiṭ lil-Dirāsāt al-qānūnīyah wa-al-Qaḍā'īyah, 5, 283292-.

Cardiff University. Retrieved from https://orca.cardiff.ac.uk/142501/5/2021BlakeyRJPhD.pdf

Damota, M. D. (2019). The effect of divorce on families' life. Journal of Culture and Development, (46), 6-11. https://www.academia.edu/39773006/The_Effect_of_Divorce_on_Families_Life

Dyregrov, A. (2001). Early intervention–a family perspective. Advances in Mind-Body Medicine,17, 9-17. https://www.coe.int/t/dg4/majorhazards/ressources/virtuallibrary/materials/norway/Earlyintermindbody.pdf

Folberg, J., Milne, A., Salem, P. (2004). Divorce and Family Mediation: Models, Techniques, and Applications. Guilf

Hay'at al-khubarā' bi-Majlis al-Wuzarā'. (2022). al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. https : / / laws. boe. gov. sa /. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Hay'at al-khubarā' bi-Majlis al-Wuzarā'. (2023). al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. https : / / laws. boe. gov. sa / BoeLaws / Laws / LawDetails / 16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1 # Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

I S S. International Social Service. (2022). International Family Mediation. Retrieved from https://www.ifm-mfi.org/ar/guide_section_1_ar

Jam'īyat al-Mawaddah lil-Tanmiyah al-usarīyah bi-Minṭaqat Makkah al-Mukarramah. https : / / almawaddah. org. sa / service / 63. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Jam'īyat al-Mawaddah lil-Tanmiyah al-usarīyah. https : / / almawaddah. org. sa / research / 87. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Jam'īyat Irshād al-tanmiyah al-usarīyah bi-Abhā. https : / / ershadabha. org. sa /. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022

Jam'īyat Mawaddah al-Riyāḍ. https : / / www. mawaddah. org. sa / page / who-we-are. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Jam'īyat tawāfuq lil-iṣlāḥ al-usarī bi-Minṭaqat al-Madīnah al-Munawwarah. https : / / www. tawafoq. org / pages / projects /. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Jam'īyat usrat al-tanmiyah al-usarīyah bi-Buraydah. (2022). al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah. https : / / store. osrah. sa. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Jam'īyat Wi'ām lil-Tanmiyah al-usarīyah al-Dammām al-Minṭaqah al-Sharqīyah. https : / / www. weaam. org. sa / aboutus / msarat /. Tārīkh alāstrjā' : 12/10/2022.

Kaufmann, J. C. (2010). Sociologie du couple. Presses Universitaires de France, « Que sais-je?». Paris.

Knox, B. (2014). A Consideration of a Mandatory Family Mediation Model under section 9 of the British Columbia Family Law Act. Master of Arts in dispute resolution. School of Public Administration, Faculty of Human and Social Development University of Victoria, November 2014. https://dspace.library.uvic.ca/bitstream/handle/1828/5859/Knox_Bethany_MA_2014.pdf;sequence=1

Le Prince, F., & Ferrant-Bonvel, M. (2016). Le développement de la médiation familiale en France. Almutamar al-

tanmiat alaijtimaeiati. https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2020/08/Brochure-NoteProgAbstr-Conf%C3%A9rence_Ar_0.pdf

Zāhir, Hudá ʻAṭā. (2016). al-Wasāṭah wa-al-Irshād al-usarī bi-Jumhūrīyat Miṣr al-ʻArabīyah. al-Muʼtamar al-dawlī al-Wasāṭah al-usarīyah wa-dawruhā fī al-istiqrār al-usarī, al-Maghrib 7-8 Uktūbir 2015, Wizārat al-Taḍāmun wa-al-marʼah wa-al-usrah wa-al-tanmiyah al-ijtimāʻīyah. https : / / social. gov. ma / wp-content Uploads / 2020/08 / Brochure-NoteProgAbstr-Conf % C3 % A9rence _ Ar _ 0. Pdf

Zaydān, ʻAbd al-Nūr ; ṭḥṭāḥ, ʻAllāl. (2022). al-Wasāṭah al-jazāʼīyah fī al-jarāʼim al-usarīyah bayna al-ʻumūm wa-al-khuṣūṣ. Majallat al-ʻUlūm al-qānūnīyah wa-al-Ijtimāʻīyah, Jāmiʻat Zayyān ʻĀshūr al-Jaflah, Jāmiʻat Zayyān ʻĀshūr al-Jaflah, 7 (2) 835-852. https : / / www. asjp. cerist. dz / en / downArticle / 434/7 / 2/189363

Zidane, A., & Tahtah, A. (2022). Alwasatat aljazayiyat fi aljarayim al'usariat bayn aleumum walkhusus. Majalat aleulum alqanuniat waliaijtimaeiat, Jamieat Zayaan eashur aljalfati, (7)2, 835-852. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/434/7/2/189363

Uploads / 2020/08 / Brochure-NoteProgAbstr-Conf % C3 % A9rence _ Ar _ 0. Pdf

Virani, F. (2016). Family Mediation–A Perspective. In. Gender Parity and Women Empowerment, Challenges and Way Forward, 53-59. https://doi.org/10.9756/BP2018.1012/10

Whitehead, D. & Birnbaum, R. (2019). Family Mediation: Exploring the Benefits and Challenges of Publicly Funded Mediation Services in Ontario. https://afccontario.ca/wp-content/uploads/2019/04/Whitehead-Birnbaum-Family-Mediation-Report-Final-2019.pdf

Wizārat al-ʻAdl, Markaz al-muṣālaḥah, al-minaṣṣah al-raqmīyah trāḍy, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah. https : / / taradhi. moj. gov. sa / Tārīkh alāstrjāʻ : 12/10/2022.

Wizārat al-ʻAdl. al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah. (2022). https : / / laws. moj. gov. sa /, Tārīkh alāstrjāʻ : 12/10/2022.

Zaher, H. A. (2016). Alwasatatu walershad alusaria bijoumhuriat masr alarabia. Almutamar alduwalii alwisatat al'usariat wadawruha fi alaistiqrar al'usari, almaghrib 7-8 'uktubar 2015. Wizarat altadamun walmar'at wal'usrat wal-

ملحق(1)

جدول يوضح نماذج من الجمعيات الأسرية السعودية التي لديها تجارب في الإصلاح والوساطة الأسرية

الجمعية	المهام و الخدمات في مجال الوساطة الأسرية
جمعية مودة الرياض	جمعية أسرية تنموية متخصصة، تعتني باستقرار الأسرة السعودية وصحتها في جميع الأحوال، وتهدف إلى الحد من نسب الطلاق في المجتمع السعودي ومعالجة أثاره. (جمعية مودة الرياض، 2022)
جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة	نظراً لكثرة المشكلات الأسرية وارتفاع نسب حالات الطلاق، وفرت جمعية المودة للتنمية الأسرية مكاتب للإصلاح الأسري هدفها تسوية النزاعات بين الأسر في فروع الجمعية ومحكمة الأحوال الشخصية ويقدم الخدمة مصلحون مؤهلون ذوو كفاءة عالية وتحكمه قيم ومعايير المصلح الأسري منها: (السرية التامة والحياد والمهنية والاتقان والإخلاص وما يصدر بشأنها من معايير سلوكية. (جمعية المودة بمكة المكرمة، 2022)
جمعية "توافق" بمنطقة المدينة المنورة	استقبال القضايا الزوجية المحالة من محكمة الأحوال الشخصية وعبر المنصة الإلكترونية للمصالحة "تراضي"(طلاق، فسخ نكاح، خلع، طلب المعاشرة بالمعروف، نفقة، حضانة، زيارة، إثبات النسب، عضل)، حيث يتم العمل عليها وفق آلية متميزة من خلال مصلحين مؤهلين يمتلكون القواعد الشرعية والخبرات العلمية والمهارات العملية والممارسات المهنية والإمكانات التخصصية اللازمة لتحقيق الإصلاح ورأب الصدع وتسوية النزاعات سعياً للحفاظ على كيان الأسرة من التفكك ، وتحقيق استقرار أسري واسع المدى.(جمعية "توافق" بمنطقة المدينة المنورة، 2022)
جمعية وئام للتنمية الأسرية الدمام المنطقة الشرقية	تمكين الأسر الناشئة والمستقرة من المهارات والاتجاهات المتعلقة بالحياة الأسرية للوصول إلى جودة الحياة والسعادة الأسرية وإرشاد وتوجيه الأسر المنفصلة والغير مستقرة للحد من الكدر الزوجي والمساهمة في تخفيف نسبة الطلاق. (جمعية وئام، 2022)
جمعية التنمية الأسرية ببريدة (أسرة)	الصلح في القضايا الزوجية والأسرية بطريقة ودية وسرية تامة بحضور الطرفين" (أسرة، جمعية التنمية الأسرية ببريدة،2022)
جمعية التنمية الأسرية بأبها	تقديم استشارات أسرية سواء كانت نفسية أو اجتماعية لجميع مكونات الأسرة بشكل عام وذلك عن طريق مستشارين متخصصين في هذا المجال. إصلاح أسري سواء كان بين الأزواج أو بين الآباء وأبنائهم (جمعية التنمية الأسرية بأبها، 2022)